الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر –الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر

ميدان علوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسير

شعبة علوم التجارية

تخصص: مالية وتجارية دولية

دور المؤسسات المالية الدولية في تعزيز التجارة والتنمية في الدول النامية (دراسة حالة تدخلات صندوق النقد الدولي في اقتصاديات الدول النامية الجزائر نموذج للفترة 1985- 2018)

إعداد الطالبات

- **سامية بن السعدي**
- **سمية كربوسة**
- **صليحة فراجي**

الدكتور المشرف

*** عبد الكامل بالحبيب**

لجنــة المناقشــة

اللجنـــة	الصفـة
خضير عقبة	رئيس
عبد الكامل بالحبيب	المشرف
خزان عبد الحفيظ	مناقش

الموسم الجامعي: 2025/2024

الشكر والعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

الحمد والثناء والشكر الله العلي القدير على نعمه الظاهرة والباطنة وتوفقينا لانجاز هذا البحث.

واعترافا بالفضل وتقديرا للجميل ليسعنا إتمام إعداد هذا البحث إلا أن أتوجه إلى الدكتور المشرف الذي كان حافزا ومنبعا لجهدينا الأستاذ الدكتور : "عبد الكامل بالحبيب "

لقبوله الإشراف على الرسالة، وعلى توجيهاته السديدة، ونصائحه الدقيقة، وملاحظاته القيمة، وتساؤله المستمر عن هذا العمل الذي اعتبره عمله فلم يدخر جهدا لأجله حتى يتم في أحسن الظروف، وكل ذلك بطلاقة وجه ورحابة صدر ، فجزاه الله عنا خير الجزاء، وبارك الله له في وقته وعمله، مع التمني له دوام التفوق والنجاح إلى أعلى المراتب في مشواره العلمي.

كما لا يفوتنا تقديم جميل الشكر إلى أساتذة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بجامعة حمة لخضر بالوادي

إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة

إهداء

نهدي هذا العمل المتواضع إلي :

أسرنا الكريمة ،التي كانت السند والدعم الأول لنا ووفرت لنا بيئة مليئة بالحب والاستقرار لنصل إلي ما نحن عليه اليوم ...

إلي أصدقائنا الذين شاركونا مشوار العلم و وقفوا بجانبنا في محطات الطريق...

وإلي زملائنا في العمل الذين شكلوا لنا بيئة محفزة وداعمة وكانوا لنا عوننا في التوفيق بين

متطلبات الدراسة وضغوط الحياة المهنية فلكم منا كل التقدير والاحترام.....

إلي كافة طلبة السنة الثانية ماستر مالية وتجارة دولية

دفعة2025/2024

سامية سمية صليحة

ملخص باللغة العربية:

تناولت هذه الدراسة دور المؤسسات المالية الدولية في تعزيز التجارة والتنمية في الدول النامية مع التركيز علي تدخلات صندوق النقد الدولي في الجزائر ،وعالجه الدراسة إلي أي مدي تساهم المؤسسات في دعم التنمية الاقتصادية والتجارية في الدول النامية؟ باعتماد علي المنهج الوصفي ،حيث خلصت الدراسة إلي أن لصندوق النقد دور محدودا ومتفاوت التأثير يتطلب مواءمة أكبر مع خصوصيات الاقتصاد الوطني .

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات المالية الدولية ، صندوق النقد الدولي، التجارة الدولية ، التنمية الاقتصادية ،الدول النامية.

Summary in English:

This study examined the role of international financial institutions in promoting trade and development in developing countries, with a focus on the interventions of the International Monetary Fund (IMF) in Algeria. The study addressed the extent to which these institutions contribute to supporting economic and commercial development in developing countries. Using a descriptive methodology, the research concluded that the IMF has a limited and varying impact, requiring greater alignment with the specific characteristics of the national economy.

Keywords:

International Financial Institutions, International Monetary Fund (IMF), International Trade, Economic Development, Developing Countries

فهرس المحتويات

قـائمـة المحتويـــات

المحـــتويـــــات	الصفحة
شكر والعرفان	/
الإهـــــداء	/
الملخـص	/
قـائمـة المحتـويـات	/
فهـرس الجـداول	/
فهـرس الأشكـــال	/
مـــــقـــدمـــــــة	أ
الفصـــــل الأول : الإطار النظري للمؤسسات المالية الدولية و دورها في تعزيز التجارة و دعم التنمية في الدول النامية.	
تمهيـــد	2
المبحث الأول :ماهية المؤسسات المالية الدولية.	2
المطلب الأول :نشأة وتطور المؤسسات المالية الدولية.	3
الفرع الأول: لمحة تاريخية.	3
الفرع الثاني:مفهوم المؤسسات المالية الدولية.	5
المطلب الثاني: أشكال المؤسسات المالية الدولية.	6
الفرع الأول: صندوق النقد الدولي .	6
الفرع الثاني: البنك الدولي .	11
الفرع الثالث: المنظمة العالمية للتجارة.	15
المبحث الثاني : الإطار النظري للتجارة والتنمية في الدول النامية.	19
المطلب الأول : التجارة في الدول النامية.	19

الفرع الأول: مفهوم التجارة.	19
الفرع الثاني: السياسات التجارية الدولية.	20
المطلب الثاني : التنمية في الدول النامية	21
الفرع الأول: مفهوم التنمية .	21
الفرع الثاني: أهداف التنمية.	22
المبحث الثالث : دور المؤسسات المالية الدولية في تعزيز التجارة و التنمية في الدول النامية .	23
المطلب الأول : دور المؤسسات المالية الدولية في تعزيز التجارة في الدول النامية.	23
الفرع الأول: آليات دعم التجارة من قبل المؤسسات المالية الدولية.	23
الفرع الثاني:أثر منظمة التجارة العالمية على الدول النامية.	24
المطلب الثاني: دور المؤسسات المالية الدولية في تعزيز التنمية في الدول النامية.	25
الفـــــرع الأول: آليات دعم التنمية من قبل المؤسسات المالية الدولية.	25
الفـــرع الثاني : آثار برامج التكيف الهيكلي للسياسات المالية الدولية علي التنمية في الدول النامية.	27
خـلاصة الفصل.	29
الفصـــل الثـانـــي : الفصل الثاني :دراسة حالة (تدخلات صندوق النقد الدولي في اقتصاديات الدول النامية الجزائر كنموذج).	
تمهيـــد .	31
المبحث الأول: الوضعية الاقتصادية للجزائر وعضوية صندوق النقد الدولي(1985-1989).	32

المطلب الأول : الوضع الاقتصادي الجزائري قبل اللجوء إلى صندوق النقد الدولي.	32
الفـــرع الأول :الاقتصاد الجزائري قبيل إصلاحات صندوق النقد الدولي .	32
الفـرع الثاني :عضوية الجزائر في صندوق النقد الدولي .	32
المطلب الثاني: علاقة الجزائر مع صندوق النقد الدولي .	33
الفـــرع الأول :الإصلاحات الاقتصادية الذاتية في الجزائر (1986 – 1989).	33
الفـــرع الثاني :اتفاق اللجوء إلي صندوق النقد الدولي 1989 .	34
المبحث الثاني: تدخل صندوق النقد الدولي في معالجة أزمة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1989–1998).	35
المطلب الأول: اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي لإعادة بعث الاستقرار الاقتصادي(1989–1998).	35
الفـــرع الأول: اتفاق الاستعداد الائتماني الأول ماي 1989 .	35
الفـرع الثاني: اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991 .	36
الفـرع الثالث : تقيم الاتفاقيتين ومدي تحقيق الاستقرار الاقتصادي .	37
المطلب الثاني: تدخل صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمة (1994–1998).	39
الفـــرع الأول : برنامج التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي .	39
الفـــرع الثاني :برنامج التعديل الهيكلي (1995 – 1998) .	40
المبحث الثالث: الآثار المترتبة عن تبني آليات صندوق النقد الدولي (2000–2018).	47
المطلب الأول: سياسة الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو .	47

الفــرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004).	47
الفــرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو .	47
الفــرع الثالث:برنامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط التنموي الحماسي 2010 -2014).	48
المطلب الثاني:تقييم و تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادية الكلية .	49
الفــــرع الأول: تقيم سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر .	49
الفــرع الثاني: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادية الكلية وتوصيات صندوق النقد الدولي .	51
المطلب الثالث: انعكاسات برامج صندوق النقد الدولي على التجارة الخارجية الجزائرية.	55
الفــرع الأول: التجارة الخارجية بعد تطبيق برامج الصندوق خلال الفترة (2000-2013).	55
الفرع الثاني: السياسات المنتهجة لمواجهة الآثار والانعكاسات المرتقبة علي قطاع التجارة الخارجية .	57
خلاصة الفصــل	59
الخاتمـة	61
قائمة المصادر ومراجع	64

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01)	تطور الديون الخارجية للفترة (1985-1988)	32
الجدول رقم (02)	تطور نفقات الخزينة العمومية كنسبة من الناتج الداخلي الخام	38
الجدول رقم (03)	تطور الميزان التجاري للفترة (1989-1991)	38
الجدول رقم (04)	تطور الديون الخارجية للفترة (1990-1998)	41
الجدول رقم (05)	التدابير المعتمدة ضمن برنامج الإصلاح الهيكلي للفترة (1995-1998)	41
الجدول رقم (06)	تطور معدل النمو الاقتصادي الجزائري (1995-1997)	44
الجدول رقم (07)	تطور الناتج المحلي الإجمالي الخام في الجزائر للفترة (1994-2000)	45
الجدول رقم (08)	تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (1994- 1998)	45
الجدول رقم (09)	مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	47
الجدول رقم (10)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر	48
الجدول رقم (11)	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2014)	49
الجدول رقم (12)	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (2001-2014)	50
الجدول رقم (13)	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2001-2014)	51
الجدول رقم (14)	تطور ميزان المدفوعات للفترة (2014-2018)	52
الجدول رقم (15)	تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة (2016 - 2019)	52
الجدول رقم (16)	تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (2000-2013)	55
الجدول رقم (17)	تطور حصيلة الصادرات خارج المحروقات تبعا لتطور أسعار الصرف في الجزائر للفترة (2000-2013)	55

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01)	الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي	10
الشكل رقم (02)	الهيكل التنظيمي للبنك الدولي	14
الشكل رقم (03)	الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية	18
الشكل رقم (04)	رسم بياني لتطور الميزان التجاري للفترة (1994-1998)	46
الشكل رقم (05)	رسم بياني لتطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2014)	50
الشكل رقم (06)	رسم بياني لتطور الميزان التجاري للفترة (2000 - 2013)	55
الشكل رقم (07)	رسم بياني لتطور حصيلة أسعار الصرف في الجزائر للفترة (2000-2013)	57

مقدمـــــة

تلعب المؤسسات المالية الدولية دوراً محوريا في النظام الاقتصادي العالمي إذا تعد أذوات أساسية لدعم الاستقرار المالي وتعزيز النمو الاقتصادي لاسيما في الدول النامية التي تواجهه تحديات متزايدة في مجالات التمويل، البنية التحتية، والحصول على أسواق عالمية، ولقد برز دور هذه المؤسسات بشكل متزايد في العقود الأخيرة مع تعاظم الحاجة إلى تنسيق الجهود الدولية لمواجهة التحديات الاقتصادية المتشابكة وتحقيق أهداف تنموية وتحفيز التجارة كأداة فعالة للنمو.

تتمثل أبرز هذه المؤسسات في كل من صندوق النقد الدولي(IMF) والبنك الدولي (World Bank)والمنظمة العالمية للتجارة(WTO) ، وتهد ف هذه المذكرة إلى دراسة الأدوار المتعددة التي تضلع بها المؤسسات المالية الدولية لدعم جهود التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول النامية وتحليل مدى فعالياتها في تحقيق التكامل الاقتصادي، كما تتناول أثر هذه المؤسسات في تحسين مناخ الاستثمار وتطوير البنية التحتية وتعزيز التجارة الخارجية مع التركيز على التحديات الانتقادات الموجهة إليها .

الإشكالية الرئيسية:

وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية: إلى أي مدي تساهم المؤسسات المالية الدولية في تحقيق التنمية وتعزيز التجارة في الدول النامية ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

1 ماهي الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسات المالية الدولية لتحقيقها في الدول النامية ؟

2- كيف تنعكس تدخلات المؤسسات المالية الدولية على السيادة الاقتصادية والسياسات الوطنية للدول النامية ؟

3- ما مدى تأثير تدخلات صندوق النقد الدولي على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على التساؤلات المطروحة يمكن وضع الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : تساهم المؤسسات المالية الدولية في دعم التنمية الاقتصادية للدول النامية من خلال التمويل والمساعدات الفنية وبرامج الإصلاح.

الفرضية الثانية: تؤدي تدخلات المؤسسات المالية الدولية إلي تقليص السيادة الاقتصادية للدول النامية عبر فرض شروط تمس بصنع السياسات الوطنية المستقلة .

الفرضية الثالثة: أدت تدخلات صندوق النقد الدولي في الجزائر إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية على المدى القصير لكنها ترافقت مع أثار اجتماعية سلبية كارتفاع البطالة وتراجع القدرة الشرائية.

أهمية الدراسة:

تكمل أهمية هذه الدراسة في الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية الدولية في دفع عجلة التنمية وتعزيز التجارة في الدول النامية من خلال سياسات الإصلاح الاقتصادي وما لها من أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية ، وقد اختيرت الجزائر كنموذج لإبراز هذا الدور من خلال تدخلات صندوق النقد الدولي .

أهداف الدراسة :

1- التعرف علي ماهية المؤسسات المالية الدولية (النشأة – التطور – الهياكل التنظيمية) وبعض أشكال هذه المؤسسات (صندوق النقد الدولي – البنك الدولي – المنظمة العالمية للتجارة) .

2 – تحليل الأدوار الرئيسية التي تقوم بها المؤسسات المالية الدولية في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز التجارة في الدول النامية .

3- أثار وانعكاسات تدخلات صندوق النقد الدولي في الجزائر(1985- 2018) .

أسباب اختيار الموضوع :

الأسباب الموضوعية :تتمثل في الرغبة عن كشف آليات تدخل المؤسسات المالية الدولية في الدول النامية وانعكاسات ذلك بإسقاطها علي دولة الجزائر كنموذج لتدخلات صندوق النقد الدولي فيها.

الأسباب الذاتية :تعود لطبيعة تخصص الدراسة (مالية وتجارة دولية) الذي يتوافق وآليات عمل المؤسسات المالية الدولية ومدي تأثيرها علي التجارة الدولية خاصة في الدول النامية.

حدود الدراسة :بالنسبة إلي المجال الزمني والمكاني فقد اعتمدت الدراسة علي الفترة الزمنية الممتد من 1985 والتي انطلقت منها مؤشرات الأزمة الاقتصادية في الجزائر وبداية التفكير في الانضمام للجوء إلي صندوق النقد الدولي وتتبع مسار هدا التدخل وأثاره إلي غاية 2018

منهج الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة ثم استخدام المنهج الوصفي المناسب لاستعراض دور المؤسسات المالية الدولية، آليات تدخلها في الدول النامية و آثار تلك التدخلات على التنمية الاقتصادية وتعزيز التجارة، أما المنهج التاريخي فتعلق بتتبع مسار الإصلاح الاقتصادي للجزائر بتدخلات صندوق النقد الدولي للفترة (1985- 2018).

هيكل الدراسة :

بغرض دراسة الإشكالية ومعالجة كل الجوانب تم تقسيم دراستنا إلى فصلين بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة تناولنا في الفصل الأول إلى ماهية المؤسسات المالية الدولية، والإطار النظري للتجارة والتنمية في الدول النامية ، دور المؤسسات المالية الدولية في تعزيز التجارة والتنمية في الدول النامية وفي الفصل الثاني إلى الوضعية الاقتصادية للجزائر وعضوية صندوق النقد الدولي (1985-1989)و تدخل صندوق النقد الدولي في معالجة أزمة الاقتصاد الجزائري خلال (1989 - 1998) والآثار المترتبة على تبني آليات صندوق النقد الدولي (2000-2018) .

الدراسات السابقة:

1- إيمان ألخضاري، دور المؤسسات المالية أطروحة ماجستير في العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2011- 2012 حيث عالجه الإشكالية إلى أي مدي تساهم المؤسسات المالية الدولية في تمويل وإدارة التنمية على المستوي المحلى في دول المغرب العربي ؟ هدف هده الدراسة إلي معرفة نوعية العلاقة التي تربط المنظمات الدولية بالتنمية المحلية المستدامة والي كشف آليات عمل المؤسسات المالية الدولية ،كما تمت الإحاطة الكافية بموضوع التنمية المحلية والكشف عن المعوقات الحقيقية الكامنة وراء عدم تحقيقها بالشكل المرجو.

2- منصوري سعدان آثار المؤسسات المالية والنقدية الدولية على اقتصاديات الدول النامية

أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية – جامعة فرحات عباس سطيف 2017 – 2018 حيث عالجه الإشكالية ما هو آثار التعاون بين المنظمات المالية والدولية على الاقتصاد الجزائري باعتبارها شريكا مهما لها خاصة مع التطورات الحديثة على المستويين الوطني والدولي ؟ هدفت الدراسة إلي التعرف علي الدور الرئيسي الذي تقوم بيه المؤسسات المالية والنقدية الدولية خاصة فيما يتعلق بالنمو المحقق للدول النامية وإبراز علاقة هده المنظمات لهده الدول ، والي التعرف علي السياسات المطبقة من قبل هده السياسات المالية والنقدية الدولية للدول النامية وهدفت كذلك لتحديد درجة فعالية هده المنظمات والسبب وراء بقاء الدول النامية متخلفة رغم الإعانات والقروض الممنوحة لها .

3- بن ناصر عيسى الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر البحث عبارة عن مقال صادر في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية العدد 38 جوان 2018 جامعة باتنة 1 الجزائر يوضح هذا المقال أن الجزائر بعد الانتهاء من تطبيق برنامجي التكييف والتعديل الهيكلي قد حققت بعد النتائج في المجال الاقتصادي نذكر منها تحسن معدل النمو الاقتصادي ، انخفاض معدل التضخم،انخفاض نسبة العجز في الميزانية العامة، تحسن ميزان المدفوعات وتكوين احتياطات صرف جد معتبرة ولكن في المقابل ترتبت آثار سلبية في المجال الاجتماعي منها انخفاض القدرة الشرائية وانتشار ظاهرة البطالة وتفاقم مشكلة الفقر والجوع.

الفصل الأول

الإطار النظري للمؤسسات المالية الدولية

و دورها في تعزيز التجارة ودعم التنمية

في الدول النامية

تمهيـد :

يشكل الإطار النظري الحجر الأساس لفهم الأدوار التي تضطلع بها المؤسسات المالية الدولية في دعم التجارة وتعزيز مسارات التنمية خصوصا في الدول النامية التي تواجهه تحديات بنيوية واقتصادية متعددة ،وتبرز أهمية هده المؤسسات في ظل تزايد الترابط بين الاقتصاديات العالمية والحاجة المتنامية إلي دعم تقني و مالي يعزز من قدرات الدول النامية علي الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحقيق أهدافها التنموية وينقسم هدا الفصل إلي ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول : ماهية المؤسسات المالية الدولية .

المبحث الثانـي : الإطار النظري للتجارة والتنمية في الدول النامية.

المبحث الثالث : دور المؤسسات المالية الدولية في تعزيز التجارة والتنمية في الدول النامية .

المبحث الأول:ماهية المؤسسات المالية الدولية .

عرفت الوقائع الاقتصادية العالمية قبل نهاية الحرب العالمية الثانية العديد من التحولات والتغيرات التي أثرت على النظام الاقتصادي العالمي والتي كان أبرزها تقييد التجارة الخارجية و تخفيضات لقيم العمولات مما أدى إلى ظهور العديد من الاختلالات في النظام النقدي العالمي.

المطلب الأول: نشأة وتطور المؤسسات المالية الدولية

الفرع الأول :لمحة تاريخية يمكن تقسيم العلاقات الاقتصادية الدولية إلى ثلاث مراحل حسب تسلسلها الزمني.

1- مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى:تميزت هذه المرحلة بقدر كبير من الحرية حيث لا يوجد عوائق كثيرة على انتقال السلع والخدمات من بلد لآخر ،و كانت هناك مشكلة الدفع بين البلاد المختلفة ذات العملات المختلفة ثم جاءت بعد ذلك قاعدة الذهب لتحل المشكلة بتقدير عملة كل بلد بالذهب الموجود لديها و تصرفها بناءا على احتياطي الذهب الموجود في كل بلد على حدا وكانت الحكومات الكبيرة مثل فرنسا ،انجلترا ، ألمانيا تمثل آنذاك بنك العالم في عملياتها المختلفة ، و كانت تشجع عملية الاقتراض للدول المحتاجة.

2- مرحلة مابين الحربين : كان التغيير في سعر الصرف للعملات المختلفة هو السبب الرئيسي لقاعدة الذهب حيث أن الحالة الاقتصادية الدولة آنذاك كانت تستنفذ الذهب الاحتياطي في تلك الدول وتسبب البطالة مما يؤدي لتغيير سعر الصرف ما يصعب المحافظة على سعر صرف ثابت و هو ما تسعى إليه الدول ما أدى إلى إلغاء العمل بقاعدة الذهب خلال الحرب الأولى .

3- مرحلة اتفاقية صندوق النقد الدولي: بعد إلغاء قاعدة الذهب مرة أخرى في جميع البلاد بالتدريج تم التخطيط لإنشاء صندوق النقد الدولي في مؤتمر انعقد في بريتونوودز في الو.م.أ سنة 1944 [1]

[1] **شقيري نوري موسى ، وآخرون**، المؤسسات المالية المحلية و الدولية ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان 2009 ص 293

وقد عرض خلال هذا المؤتمر أهم مقترحين وهما لكل من الإنجليزي "كينز" والأمريكي "هوايت" وذلك من أجل تحقيق الأهداف التي عقد المؤتمر لأجلها وفيما يلي نستعرض أهم ما جاء بيه المقترحين:

أولا:مشروع "كينز": كان الهدف من المشروع الذي جاء بيه الاقتصادي كينز هو تسهيل التوسع النقدي لإصلاح نظام النقد والصرف و سياسة توسع النقد الداخلي والخارجي وزيادة التبادل التجاري وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وللوصول إلى ذلك اقترح " كينز" ما يلي :

– إنشاء اتحاد دولي للمقاصة وهو بمثابةالبنوك المركزية وسلطة نقدية فوق الدول، يقوم بخلق القوة الشرائية اللازمة للتبادل الدولي.

– كما اقترح "كينز" أن تتكون النقود في هذه المؤسسة من وحدات أطلق عليها اسم " بانكور"، وقد أعطى هذا النظام مرونة كبيرة من حيث زيادة السيولة في حال ارتفعت الأسعار العالمية.

– تتحدد حصة كل دولة في هذا الاتحاد الدولي أساس بحجم تجارتها الخارجية وكذلك بمقدار صادراتها من الذهب وهذا لتفادي انعدام التوازن في القوة الشرائية يقوم الاتحاد بالضغط على الدول الدائنة والمدينة لتعديل ميزانها كما لا يسمح بتراكم أرصدة " بانكور" للبلاد الدائنة[1].

ثانيا:مشروع"هوايت" :كان المشروع لا يهدف إلى إحلال سلطة نقدية دولية محل السلطات النقدية المحلية (أو الوطنية) بل تصور إمكانية التعاون بين هذه السلطات ، والغاية الرئيسية أن تصبح عملات الدول الأعضاء القابلة للتحويل و ذات أسعار صرف ثابتة ، و إن تتخلى الدول الأعضاء عن أنظمة الرقابة على الصرف وعن تعدد أسعار الصرف ولا تخفض أقيام عملاتها عن عجز مؤقت أو قصير الأجل في ميزان المدفوعات و أطلق (هوايت) على عملة هذا الصندوق اسم(يونتاس) و هي وحدة نقدية تعرف بوزن ثابت من الذهب و لا يمكن تغيير سعر التعادل بالذهب هذا بالنسبة لهذه العملة ، إلا في حالة حدوث خلل جوهري في ميزان المدفوعات بعد الحصول على التعويض اللازم بالتصويت داخل الصندوق[2].

[1] **ضياء مجيد** اقتصاديات أسواق المال ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر الإسكندرية, 1999، ص 153

[2] **العيساوي عبد الكريم جابر** ،التمويل الدولي مدخل حديث ،عمان دار الصفا للنشر والتوزيع 2011، ص 96

الفرع الثاني:مفهوم المؤسسات المالية الدولية .

أعطيت للمؤسسات المالية الدولية عدة تعاريف باعتبارها تعمل علي إدارة النظام النقدي والمالي الدوليين نذكر منها :

– تعرف المؤسسات المالية الدولية بأنها مؤسسات تقوم بتحقيق أهداف الأمم المتحدة من أجل تحسين ظروف معيشية الشعوب المختلفة ومحاولة دفع عجلة التنمية في الدول الفقيرة وتقريب الفروق الشاسعة في المستويات الاقتصادية الغنية والدول الفقيرة وكل ذلك يؤدي إلى خدمة الهدف الأسمى للأمم المتحدة وهو الحفاظ على الأمن والسلم الدولتين وتوطيد العلاقات الدولية بين الدول.

– كما تعرف كذلك بأنها مؤسسات تقوم بضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية من شأنه أن يحقق إلى مدى بعيد نوعا من الانسجام و النمطية في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم فضلا مما توفره من إزالة القيود والعقبات المعرقلة للنشاط الاقتصادي بين مختلف دول العالم وبذلك تصبح المؤسسات المالية الدولية أداة في سبيل تحقيق وتأكيد عالمية الاقتصاد.

– وتعرف أيضا بأنها منظمات حكومية دائمة ذات إرادة ذاتية و شخصية مستقلة، تقوم بإنشائها مجموعة من الدول قصد تحقيق أهداف مشتركة يحددها ويبين كيفية الوصول إليها الاتفاق المنشأ للمؤسسة، وتهدف هذه المؤسسات إلى تمويل المشروعات الحكومية والخاصة وتشجيع الاستثمارات الدولية وتسهيل تدفق رؤوس الأموال وتأمين حرية انتقالها , وتثبيت سعر الصرف وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات[1].

*** دور المؤسسات المالية الدولية:**

تلعب المؤسسات المالية الدولية دورا محوريا في دعم الاستقرار الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة دعم التجارة الدولية ، لاسيما في الدول النامية و يمكن حصرها من خلال :

[1] **زايدي عبد العزيز** تأثير المؤسسات المالية الدولية على الوضع الاجتماعي في الجزائر من 1989 - 2005 ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع التنظيمات السياسية والإدارية ، جامعة الجزائر 2006 ،ص ص 8،11

1- توفير التمويل وذلك تقديمها للقروض وبعض المنح لمساعدة الدول على تحقيق الأهداف المتفق عليها وذلك من خلال التشاور مع سلطات البلد بالإضافة إلى أن هذا التمويل يكون مدعما باستثمارات محددة في البنية الأساسية وقد يكون برنامج مخصص لقطاع معين فالبنك الدولي مثلا يقوم بتقديم قروض تهدف إلى تحويل المشاريع خاصة بالنقل أو القطاع الزراعي أو الطاقة الكهربائية وغيرها؛

2 – تشجع المؤسسات المالية الدولية على وضع وانتهاج المعايير والقوانين المتعارف عليها دوليا والمتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والمالية ، وهذا الإجراء يطور المؤسسات المحلية ويساعد البلدان على الاندماج في الاقتصاد العالمي لتحقيق وتشجيع التنمية المستديمة ؛

3- تدعيم جهود السلطات الوطنية في تصميم سياسات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معنية بالتشاور مع الحكومات والقطاع الخاص في الدول النامية وذلك من خلال تبنيها لبرامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي ؛

4 – توفر المؤسسات المالية الدولية التدريب في إطار مشروع معين تقوم بتنفيذها لدولة التي تريد الاستفادة منه ويمكن أن يتم من خلاله مناهج دراسية أو ورشات عمل أو حلقات تعقدها مؤسسات التدريب التابعة لمؤسسات التمويل الدولية. في نسبة المصداقية لهذه المؤسسات المالية الدولية [1].

المطلب الثاني: أشكال المؤسسات المالية الدولية.

الفرع الأول: صندوق النقد الدولي.

أولا : تعريف صندوق النقد الدولي :

هناك عدة تعاريف لصندوق النقد الدولي نذكر منها ما يلي:

– صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من منظومة الأمم المتحدة أنشئ بموجب اتفاقية "بريتن وودز عام 1944 للعمل على تعزيز وسلامة الاقتصاد العالمي وهو يعد مؤسسة مركزية في النظام النقدي الدولي هدفه الرئيسي منع وقوع الأزمات [2].

[1] **عبد العزيز زايدي** ، مرجع سابق ذكره ص ص55 ،57

[2] **عبد العزيز زايدي** ، مرجع سابق ذكره ص 35

– كما يعرف صندوق النقد الدولي بأنه مؤسسة نقدية دولية تأسست عام 1944 بموجب اتفاقية "بريتن وودز" وهو يعتبر بمثابة بنك مركزي دولي أو اتحاد للبنوك المركزية في بداية مناقشات تأسيسه وهو نتيجة للأوضاع الاقتصادية والنقدية الدولية المتردية التي حصلت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية[1].

ثانيا: أهداف صندوق النقد الدولي[2]:

حددت المادة الأولى من الاتفاقية المنشأ لصندوق النقد الدولي أهداف نذكر منها:

1– منح الثقة للأعضاء عن طريق إتاحة موارد الصندوق لهم بضمانات ملائمة وبهذا تساعد الدول الأعضاء على تصحيح الأوضاع غير الملائمة في موازين المدفوعات دون الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تضر بالاقتصاد القومي؛

2– تشجيع التعاون الدولي في مجال العلاقات النقدية الدولية عن طريق مؤسسة دائمة تقدم للدول إطار التشاور والتفاوض فيما بينهما لحل المشكلات النقدية الدولية؛

3– العمل على تقصير أمد الفترات التي تختل فيها موازين المدفوعات للدول الأعضاء والحد من درجة اختلال هذا التوازن وللوصول إلى هذا الهدف فإن الصندوق يقوم بإمداد الدول الأعضاء بالعملات الأجنبية كي تتغلب على الصعوبات التي تواجهها نتيجة عجز ميزان المدفوعات ؛

4 – العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات .

ثالثا : وظائف صندوق النقد الدولي: من أهم الوظائف التي يقوم بها ما يلي :[3]

1– تقديم المعونة الفنية عن طريق تخصص بعض موظفيه وإرسالهم لعدد من الدول لفترات تتراوح بين بضعة أسابيع وبين أكثر من عام لتقديم النصائح الفنية في العديد من المشكلات و بصدد رسم تنفيذ السياسات النقدية والمالية وإعداد تشريع للبنك المركزي وإعادة تنظيم البنوك

[1] **كريمة محمد الزكي** ، أثار سياسة صندوق النقد الدولي علي التوزيع الدخل القومي ، منشأة المعارف الإسكندرية 2004، ص 15

2 **غارى عبد الرزاق** النقاش للتموين الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشرو التوزيع الطبعة الثانية ، الأردن ، 2006 ص 69

[3] **محسن أحمد الحضري** ، العولمة الإجتياحية مجموعة النيل العربية للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة 2001 ص ص 102 ، 103

المركزية وتطوير الإحصاءات المالية والمساعدة في تنفيذ البرامج المتعلقة بالتسهيلات التي وافق عليها الصندوق للدول المعنية؛

2- التنسيق الفعال ما بين نشاط الصندوق ونشاط البنك الدولي لخدمة الاقتصاد العالمي؛

3-توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية من خلال زيادة الاحتياطات الدولية؛

4-اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو إتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي من خلال زيادة قدرتها على رسم السياسات الاقتصادية؛

5- مراقبة النظام النقدي الدولي من خلال رسم السياسات المالية العامة والسياسة النقدية وسياسات أسعار الصرف؛

6 - المساعدة في وضع أنظمة مصرفية فعالة ومراقبة القواعد الدولية في البلدان ذات الأسواق الناشئة والبلدان النامية والبلدان التي في طريقها للتحول إلى بلدان صناعية

رابعا: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي:

نصت اتفاقية بريتن وودز على أن باب العضوية مفتوح لجميع دول العالم ، شريطة المساهمة برأس مال الصندوق وإتباع تعليماته، وتقوم بإدارة صندوق النقد الدولي الأجهزة التالية :

****مجلس المحافظين :**

يعتبر هذا المجلس بمثابة السلطة التشريعية، وجرت العادة أن تقوم كل دولة عضو بتعيين محافظ و محافظ مناوب يمثلها في مجلس المحافظين و يحتل هذا المنصب عادة وزير المالية (أو الخزينة) أو محافظ البنك المركزي أو أحد الشخصيات البارزة في البلاد .[1]

****المجلس التنفيذي** :يعتبر هذا المجلس بمثابة السلطة التنفيذية للصندوق والتي بيدها مسؤولية اتخاذ القرارات ووقف اتفاقية الصندوق يجب أن لا يقل عددهم عن أثني عشر (12) مديرا وقد بلغ عددهم في عام 1988 أثني وعشرون (22) مديراً [2].

[1] **هيثم عجام** التمويل الدولي "دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص 196،197.

[2] **بودربالة رفيق** ، دور صندوق النقد الدولي في إدارة المديونية الخارجية الجزائرية دراسة حالة الجزائر "مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل جامعة بسكرة 2006 ص ،11

***المدير العام :** من واجبات المحافظين تعيين مدير الصندوق ونائب له على أن يكون هذا النائب أمريكي الجنسية ومن شروط اختيار مدير الصندوق أن يكون ذو خبرة واسعة في المجالات المالية والمصرفية ولا يجوز أن يكون المدير محافظا أو مديرا تنفيذيا علما أن مدة عقد مدير الصندوق هي خمس سنوات قابلة للتجديد

***لجنة التنمية :**وهي لجنة مشتركة بين مجلس محافظي صندوق النقد الدولي و البنك الدولي وتتكون من 24 عضو من محافظي البنك أو الصندوق (وزراء مالية ومسؤولين من المستويات الإدارية نفسها) وتختص أعمال هذه اللجنة في تقديم المشورة إلى مجلس المحافظين في مسائل التنمية وكيفية نقل الموارد الحقيقية إلى الدول النامية [1]:

خامسا: الموارد المالية لصندوق النقد الدولي .

يستمد صندوق النقد الدولي أمواله من اشتراكات الدول الأعضاء بالإضافة إلى الاقتراض أو بيع كمية من الذهب لتوفير السيولة للدول الأعضاء و تتمثل موارد صندوق النقد الدولي في:

1-اشتراكات الدول الأعضاء :

تتمثل موارد الصندوق في اشتراكات الأعضاء وهذه الاشتراكات تكون مجموعة الاحتياطات الدولية من الذهب والعملات الأجنبية حيث تساهم كل دولة عضو بحصة معنية في رأسمال الصندوق والقيام بدفع25% من حصته ذهبا أو دولارا، ويدفع الباقي أي 75% من حصة البلد العضو بعملته الخاصة المقومة بالدولارات ،هذا وقد أوجد الصندوق استثناءات على قاعدة تقديم 25 %ذهب من الحصة ، إذ أن العضو المنظم إلى الصندوق لا يلتزم بتقديم أكثر من10%من كتلة الذهب التي يمتلكها وهذا عندما يكون ما يملكه البلد يقل عن25% من الحصة الذهب [2] .

[1] **شقيري موسى** آخرون مرجع سابق ذكره ص 97

[2] **محمد ساكر العربي** "محاضرات في الاقتصاد الدولي" دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة 2006، ص 125.

2- الاقتراض : يمكن للصندوق كمنظمة اقتصادية دولية فاعلة أن يقترض أموالا من الأسواق المالية كي يعوض النقص الذي قد يحدث في رأسماله المكون من مساهمات الدول الأعضاء وبذلك تمكنه الأموال المقترضة من مساعدة الدول الأطراف المتطلب منه ذلك. [1]

3- بيع الذهب : قد يلجأ الصندوق إلى بيع جزء من أصوله من ذهب بهدف توفير موارد مالية إضافية وهذا ما تم فعلا في إطار إصلاح نظام بريتن وودز الذي أدى إلى إجراء التعديل الثاني سنة 1978 ويمكن القول أن صندوق النقد الدولي هو أهم هيئة فاعلة في النظام النقدي الدولي تسهر على استقرار النظام النقدي العالمي واستقرار أسعار الصرف، ومع مرور السنوات واتساع عضوية أصبح يولى اهتماما للدول النامية[2].

وفيما يلي تمثيل الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي:

الشكل رقم (01) :الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

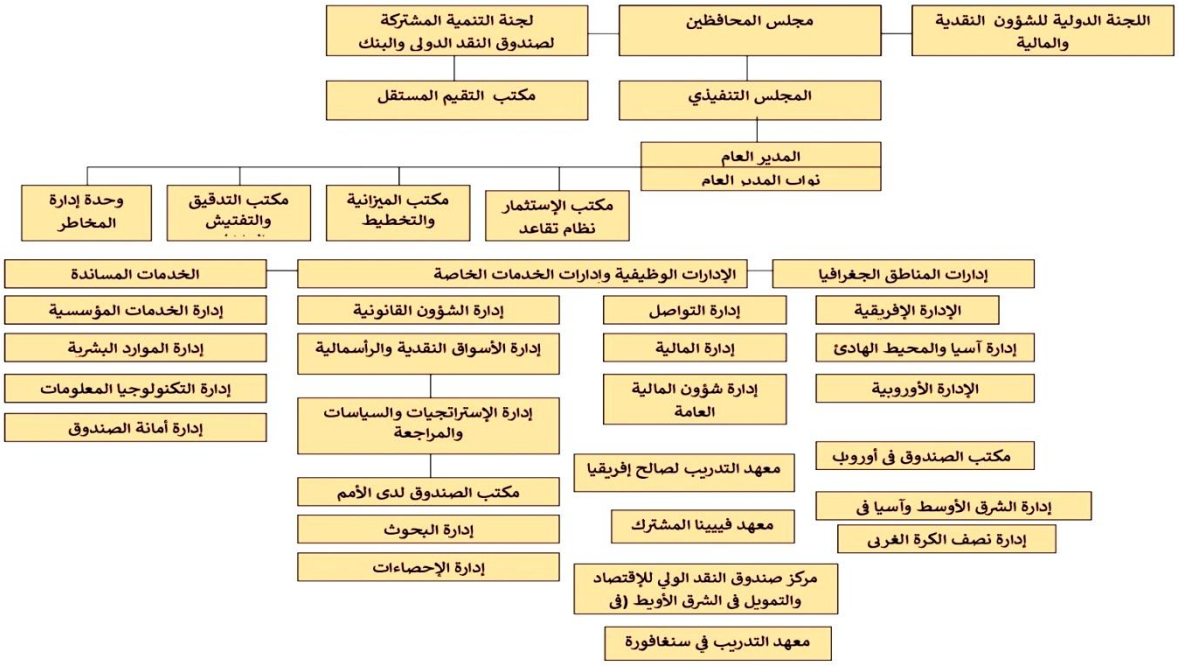

المصدر:www.SCRIBD.com:19/04/2025:09:25p09

[1] **عبد العزيز قادري** صندوق النقد الدولي (الآليات والسياسات، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر 2003 ص ص 53، 54

[2] **عبد العزيز قادري** نفس المرجع السابق ص57 .

الفرع الثاني : البنك الدولي .

أولا: تعريف البنك الدولي

– يمكن تعريف البنك الدولي بأنه المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولية عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء[1].

– وفي تعريف آخر يمكن القول بأن البنك الدولي هو المؤسسة المتعددة الأطراف والأهداف وأهم مصدر من مصادر التمويل الدولية في العالم، ويعتبر مؤسسة من مؤسسات اتفاقية بريتن وودز " التي وقعت عام 1944[2].

ثانيا : أهداف البنك الدولي : للبنك عدة أهداف نذكر منها:

1– المساعدة على تعمير أراضي الدول الأعضاء والعمل على تقدمها الاقتصادي بتوفير رؤوس الأموال لأغراض الإنشاء؛

2 – تشجيع عمليات الاستثمار الخارجي المباشر عن طريق ضمان هذه الاستثمارات المباشرة، خاصة إذا تعذر على الدولة الحصول على قروض بشروط مناسبة من مصادر أخرى؛

3 –تقديم التسهيلات المالية بشروط مناسبة بغية تحقيق أهداف إنتاجية حقيقية ولا بد من التأكد بأن الأموال الممنوحة تستخدم لأغراض إنتاجية طويلة الأمد؛

4– إجراء عملية تصنيف المشروعات الاقتصادية الأكثر نفعا من أجل إعطائها الأولوية في الانتفاع من القروض والتسهيلات الاستثمارية [3].

ثالثا : وظائف البنك الدولي :للبنك الدولي عدة وظائف نذكر منها:

1– تقديم المعونة الفنية لاختيار المشروعات التنموية وكيفية إعدادها وتقديم الدراسة الكاملة لها مع تحديد الوسائل الكفيلة بتحقيقها؛

2– تكوين وتدريب موظفي الدول الأعضاء على أساليب الإدارة الاقتصادية الحديثة وذلك عن طريق دورات تكوينية متخصصة، وعليه ثم إنشاء معهد التنمية الاقتصادية ؛

---

[1] **مدني بن شهرة** " الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية" دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 83.

[2] **محسن أحمد الخضيري** " العولمة الإجتياحية" مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع القاهرة 2001، ص 104

[3] **موسى سعيد مطر وآخرون** " التمويل الدولي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2007 ،ص169

3- تشجيع الاستثمار الخاص بما يضمن نمو وتوسيع القطاع الخاص، وبما يساعد على إيجاد قدرة على تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية، واجتذاب رؤوس أموال إضافية ورجال أعمال إلى محيط النشاط الاقتصادي لدعم نشاط التنمية [1].

رابعا : الهيكل التنظيمي للبنك الدولي: يتكون البنك الدولي من ثلاثة أجهزة :

* **مجلس المحافظين:** يمثل هذا المجلس المساهمين في مجموعة البنك الدولي ، وبصفة عامة يكون هؤلاء المحافظون من الوزراء مثل وزراء المالية أو وزراء التنمية فحسب ما تراه كل دولة مناسب و يعود هؤلاء صناع السياسة الأساسيين بالبنك الدولي ، ويجتمع هؤلاء المحافظون مرة كل عام أثناء الاجتماعات السنوية للبنك.

* **المديرين التنفيذيين** :و هؤلاء يعملون مباشرة في البنك ويقومون بالواجبات المحددة ويمثل كل مجموعة من الدول الأعضاء بمجموعة البنك الدولي مديرا تنفيذيا حصة المساهمين الكبار فرنسا وألمانيا واليابان وبريطانيا والو.م.أ مدير تنفيذي لكل منها ، في حين يمثل الدول الأعضاء (19) مديرا تنفيذيا [2] :

***رئيس المديرون التنفيذيون** :هو رئيس البنك الدولي نفسه وهو المسؤول عن رئاسة اجتماعات مجالس الإدارة و الإدارة العامة لمجموعة البنك الدولي[3] .

خامسا : التنظيم المالي للبنك الدولي: تتميز مصادر أموال البنك الدولي بتنوعها.

***رأس المال البنك الدولي** : يتكون رأس المال البنك الدولي من المصادر التالية :

أ- **الاكتتاب:** حيث تشمل مجموعة اكتتابات الدول الأعضاء برأسمال البنك، إلا أن هذه المساهمة لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من أموال البنك القابلية للإقراض.

ب- التمويل المشترك : وذلك من خلال التنسيق مع عدد من الهيئات الأخرى مثل المنظمات المالية الدولية وكمثال على ذلك البنك الأمريكي للتنمية وبنك التنمية الآسيوية من خلال إقناعها بالإسهام برأسمالها في المشروعات التي يقوم البنك بتقييمها وإعدادها للتمويل.

---

[1] **مدني بن شهرة**، مرجع سابق ذكره ص ص 89 ،90

[2] **شقيري موسى و آخرون** نفس المرجع السابق ذكره ص 134

[3] http:// ar.wikipedia .org . بتاريخ 2025/05/27 الساعة 17:00

ج –البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأساسية [1].

* **الموارد المالية للبنك الدولي** : يتحصل البنك على موارده من حصة كل عضو التي تحدد وفقا لحصته في صندوق النقد الدولي ومن الاقتراض من الأسواق العالمية،كذلك بيع المستندات التي يصدرها إضافة إلى الدخل الصافي الناتج من مختلف عمليات البنك (تسديد فوائد القروض ، العمولات المختلفة)، و تسدد حصص الدول الأعضاء في رأسمال البنك الدولي بالشكل التالي

1– تدفع الدولة 02% من الحصة ذهبا أو بالدولار؛

2 – تدفع الدولة 18%من الحصة بعملات الدول الأعضاء وعادة ما تكون بالعملات الأساسية وأغلب الدول تسدد بالدولار؛

3– 80% من الحصة تبقى لدي البلد العضو وتدفع بالعملة المحلية، ويلجأ إليها البنك الدولي وقت الحاجة، كما أن أموال البنك لها حصانة ضد أي تخفيض في عملة أي بلد عضو ولا يتحمل البنك خسارة انخفاض سعر الصرف وإذا حدث ذلك فإن البنك الدولي يطالب بدفع تعويض يتساوي مع نسبة الانخفاض وذلك لتغطية الخسارة. [2]

***شروط الإقراض** : يشترط البنك الدولي العديد من الشروط للإقراض أهمها :

1 – ضرورة وجود ربط بين قروض البنك وإقامة المشروعات بشكل يتم بموجبه ضمان استخدام القروض في إقامة المشروعات التي يتم تحديدها لذلك الاستخدام؛

2 – أن تحتل المشروعات التي يطلب من البنك توفير التمويل اللازم لإقامتها أولوية بين المشروعات الأخرى؛

3– تتراوح مدة هذه القروض ما بين 15 و 17 سنة مع فترة سماح تقدر بخمسة سنوات، ويحتسب البنك فائدته على هذه القروض والتي تتراوح نسبتها ما بين 7.5% و 7.75%،[3]

---

[1] **بشار محمود قبلان** "أثر السياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية "و السياسية "عماد الدين للنشر والتوزيع عمان 2008 ص23.

[2] **على كنعان**، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ،دار المنهل اللبناني ،بيروت 2012 ص 423،

[3] **نبيل حشاد**، العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي ، دار إيجي مصر, للطباعة والنشر القاهرة 2006، ص 200

4- في حالة تقديم البنك قروضا فإنه يفتح حسابا باسم المقترض يرصد فيه قيمة القرض يرصد فيه قيمة القروض بالعملة أو العملات التي تم تقديم القرض بها، ثم يسمح للمقترض بالسحب من هذا الحساب لتغطية المصروفات الخاصة حسب نشوؤها فعليا.[1]

ثالثا : قروض البنك الدولي : يقوم البنك الدولي بتقديم مجموعة من بينها:

1- **قروض المشروعات** : وهي قروض تمنح لتمويل مشروع معين مثل مشروع ري أو محطة توليد كهرباء وغيرها.

2-**قروض البرامج**: وهي قروض تمنح لتحويل برنامج إنمائي أو قطاعي يشمل مشروعات عدة، أو لتمويل الاستيراد لصناعة ما أو عدة صناعات وفي ظروف استثنائية يشهدها البلد المقترض[2].

3 - قروض التكييف: تشكل التسهيل الخاص بها في عام 1980 بهدف توفير التمويل السريع للدول التي تحاول تسوية الخلل موازين في مدفوعاتها ولدفع قدراتها على تسديد ديونها.

4 - قروض التكييف القطاعي : تستخدم هذه القروض لحل المشاكل المتعلقة بالاقتصاد الكلي للدول المدينة. وفيما يلي يتمثل الهيكل التنظيمي للبنك الدولي:

الشكل رقم (02) الهيكل التنظيمي للبنك الدولي

المصدر:بتاريخ 2025/05/09 http:// www.warldDank.org

[1] **طارق فاروق الخضري** "الاقتصاد الدولي" المكتبة العصرية للنشر والتوزيع جمهورية مصر العربية 2010، ص ص 178 180.

[2] **علاقة الجزائر** بصندوق النقد الدولي، موقع انترنت :www.SCRIBD.com، بتاريخ 2025/05/09 ،على الساعة :22:18، ص 26

الفرع الثالث: المنظمة العالمية للتجارة .

تعد المنظمة العالمية للتجارة (WTO) احدي أبرز المؤسسات الدولية التي تعني بتنظيم التجارة و تلعب دورا محوريا في وضع القواعد التجارية وتسوية المنازعات وتوفير إطار للتفاوض بين الأعضاء مما يجعلها فاعلا رئيسيا في النظام الاقتصادي العالمي

أولا: تعريف المنظمة العالمية للتجارة . وردت لها عدة تعاريف نذكر منها:

- هي الإطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات التجارية بين أعضاء اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف , حيث تطبق نفس قواعد الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة الجات على كل اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف التي تم التوصل إليها في جولة أوروغواي و تتسم بأكثر عمومية من اتفاقية الجات.

-هي عبارة عن إطار مؤسسي واحد يجمع كل الاتفاقيات و الوثائق القانونية التي تم التفاوض بشأنها في جولة أوروغواي و تغطي التجارة في السلع و الخدمات و حماية حقوق الملكية الفكرية بالإضافة إلى إجراءات تسوية المنازعات مع الرصد المنتظم للسياسات التي يطبقها الأعضاء إضافة لذلك هناك عدد من القرارات و الإعلانات الوزارية التي تكمل الاتفاقيات التي تم التوصل إليها.

- و من خلال هذين التعريفين يمكن القول أن المنظمة العالمية للتجارة هي عبارة عن منظمة اقتصادية عالمية ذات شخصية قانونية مستقلة , تأسست في 01 جانفي 1995 في مراكش بالمغرب , تعمل ضمن منظومة متكاملة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال إدارة و إقامة دعائم النظام التجاري العالمي و تقويه في مجال تحرير التجارة الدولية لرسم ملامح السياسات الاقتصادية الدولية كل في مجال تخصصه.

- **ثانيا: أهداف و مهام المنظمة العالمية للتجارة .**

***الأهداف** : تسعى المنظمة لتحقيق جملة أهداف جاءت في نصوص القواعد التجارية للاتفاقيات المشمولة في جولة الاوروغواي وفي نص ديباجة اتفاقية إنشائها هي :[1]

[1] **بالحبيب عبد الكامل** السياسات التجارية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الاتحاد الأوروبي 1993 ،2013 أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص تجارة دولية جامعة محمد خيضر بسكرة 2018،2019 ص ،103

- تحرير التجارة الدولية اعتمادا على المبادئ الأساسية لاتفاقية الجات 1947؛؛
- دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال توسيع حجم التجارة العالمية ؛
- خلق وضع تنافسي دولي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخفيض الموارد؛
- توسيع و خلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي و زيادة نطاق التجارة العالمية؛
- توفير الحماية المناسبة للسوق لجعله يعمل في بيئة مناسبة و ملائمة لمختلف مستويات التنمية.

***المهام** :على ضوء الأهداف السابقة للمنظمة و لتحقيقها تم ذكر بعض المهام التالية لها :

- الإشراف على تنفيذ و تسهيل و إدارة الاتفاقيات المنبثقة عن دولة الاوروغواي
- تنظيم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء بالإشراف على الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف؛
- الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في جولة أوروغواي؛
- مساعدة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية و التنمية من خلال المساعدات التكنولوجية و برامج التدريب.[1]

ثالثا: الهيكل التنظيمي و المبادئ:حتى تقوم المنظمة بمهامها و تحقيق أهدافها على أكمل وجه تم تأسيس المنظمة العالمية للتجارة وفق هيكلا تنظيميا يتناسب و الوظائف والقطاعات التي تؤطرها وهذا كما يلي :

أ* **الهيكل التنظيمي** :يتمثل الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:

1-**المؤتمر الوزاري:** و يسمى أيضا الجمعية العامة و هو السلطة العليا للمنظمة يتكون من جميع ممثلي الدول الأعضاء بالمنظمة و يجتمع كل سنتين على الأقل.

2- المجلس العام: يتألف من جميع الدول الأعضاء و يعتبر الجهاز المحوري للمنظمة و يتكون من جهاز تسوية المنازعات و جهاز مراجعة السياسات التجارية .

[1] **بالحبيب عبد الكامل** نفس المرجع السابق ص ص104 ،105

3-الأمانـة العامـة والسـكرتارية : هـي الجهـاز الإداري للمنظمـة و مقرها و تتكون من المدير العام الذي يقوم بتعيين موظفي الأمانة ويقدم تقديرات حول ميزانية المنظمة السنوية إلى لجنة الميزانية و المالية و الإدارة.

4- المجـالس المتخصصـة :تمارس اختصاصاتها حسب المجال الذي تتبعه فمجلس السلع يختص بالإشراف على سير اتفاقيات السلع و كذلك مجلس الخدمات يختص علي سير اتفاقيات الخدمات و كذلك مجلس الملكية الفكرية.

5- اللجان: لجنة التجارة و التنمية تستعرض دور الأحكام المؤقتة الواردة في الاتفاقية متعددة الأطراف, و لجنة موازين المدفوعات تبحث الأمور الخاصة بهذا الجانب و لجنة الموازنة تبحث قضايا هذا المجال.

ب* مبادئ المنظمة العالمية للتجارة: وتتمثل فيما يلي:

1 - مبدأ عدم التمييز : و تتمثل في مبدأ الدولة الأول بالرعاية و المعاملة الوطنية .

2- مبدأ الشفافية : يعني وجوب نشر معلومات واضحة و دقيقة عن جميع القوانين و الأنظمة و اللوائح الوطنية ذات الصلة بالقطاعات المندرجة تحت المنظمة العالمية للتجارة.

3- مبـدأ حظـر القيـود الكميـة وغيـر التعريفيـة : يقضي حسب المادة11 من الجات بالتزام كافة أعضاء المنظمة بإلغاء القيود الكمية وغير التعريفية , و الدولة العضو عليها تقديم جداول للتنازلات الجمركية المحددة بالفترة 01جانفي1995.

4- مبـدأ تنفيـذ الاتفاقيـات الدوليـة :من المبادئ الأساسية لكل نظام قانوني و المنظمة تعمل بشكل جدي على تطبيق الاتفاقيات و الإشراف عليها .

5- مبـدأ المعاملـة التفضـيلية للـدول الناميـة: يختص هذا المبدأ بخص الدول المتقدمة على تقديم مزايا تفضيلية للدول النامية دون المطالبة بالمثل من أجل تطوير الظروف الملائمة لتنميتها. وفيما يلي تمثيل الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية[1].

[1] **بالحبيب عبد الكامل** نفس المرجع ص ص 106، 110

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي للمنظمة التجارة العالمية

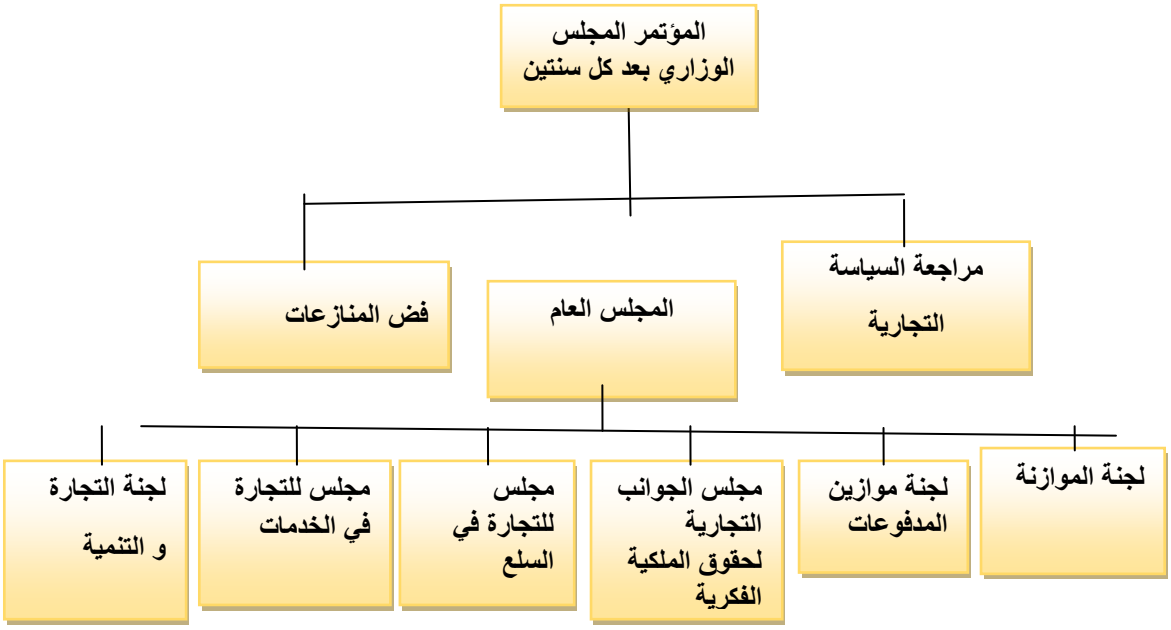

المصدر: بالحبيب عبد الكامل السياسات التجارية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الاتحاد الأوروبي 1993، 2013 أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص تجارة دولية جامعة محمد خيضر بسكرة 2018،2019 **ص 106**

المبحث الثاني : الإطار النظري للتجارة والتنمية في الدول النامية .

المطلب الأول: التجارة في الدول النامية.

تعد التجارة من العوامل الأساسية في دعم النمو الاقتصادي للدول النامية ، حيث تسهم في جذب الاستثمارات وتوسيع الأسواق وتحسين فرص التنمية.

الفـرع الأول: مفهوم التجارة.

1-تعريف التجارة : تعد التجارة من الأنشطة الاقتصادية المهمة في حياة الإنسان والمعروفة منذ القدم لدى البشرية وتتمثل في عملية البيع والشراء، فساهمت التجارة في تعزيز تبادل البضائع و الخدمات أو كلاهما معًا بين طرفين أو أكثر من طرف ومع التطورات التي شاهدتها الحضارة الإنسانية تطورت معها التجارة بشكل تدريجي حيث امتد النطاق الخاص بها لتصبح بين دولتين أو أكثر من دولة وصار يطلق عليها مفهوم التجارة الدولية.

2- مفهوم التجارة الدولية : هي شكل من أشكال العلاقات الاقتصادية وهي عبارة عن مجموعة من العلاقات السلعية والنقدية والمواصلات لدولة ما مع دولة أخرى وهي ضرورية للدول كافة سواء نظرنا إليها من حيث قدرتها على توفير الموارد بعد بروز ما يمكن تسميته بالتخصص الدولي في العمل والإنتاج أو التعريف بأهم وآخر ابتكارات التكنولوجية في ميدان الصناعة أو الزراعة أو الخدمات أو نقلها إلى دول أخرى، أو إذا نظراً إليها من حيث وظيفتها في تسريع الدورة السلعية وربط المنتجين من دولة ما بالمستهلكين بغيرها من الدول.

كما يطلق على عملية التبادل الدولي للسلع والخدمات اصطلاح التجارة الخارجية أو التجارة الدولية أو التسويق الدولي.

- إن التجارة الدولية: هي أحد فروع الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركة رؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطيقها حول العالم لتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة .

- يقصد بالتجارة الدولية: عمليات التبادل التجاري للسلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول لتحقيق منافع متبادلة الأطراف وتتعلق التجارة الدولية بالقواعد المنظمة

لانتقال السلع والخدمات وتبادلها بين الدول وفي نطاق الأقاليم الجمركية والمناطق التجارية الإقليمية[1].

الفـرع الثاني :السياسات التجارية الدولية:

تختلف السياسات التجارية الدولية من دولة لأخرى تبعا لتوجهاتها السياسية وطبيعة اقتصادها.

– **مفهوم السياسة التجارية** : يقصد بها مجموعة التنظيمات و الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير على مسارات تجارتها الخارجية ولهذه السياسة أهداف محددة وأدوات تساعدها على تحقيق هذه الأهداف ويمكن إجمالها فيما يلي :

الأهداف السياسات التجارية الدولية : ومن بينها.

* **الأهداف الاقتصادية** :وتتمثل في:

– حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية خصوصا الصناعات الناشئة من خلال توفير البيئة الملائمة لنموها وتطورها ؛

– العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادته إلى التوازن؛

– زيادة الموارد المالية للدولة واستخدام هذه الموارد في تمويل النفقات العامة؛

–حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية كالتضخم والانكماش.

* **الأهداف السياسية والإستراتيجية** :وتتمثل في:

– توفير أكبر قدر من الاستقلال والأمن في الدولة من الناحية الاقتصادي والغذائية والعسكرية؛

– العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الإستراتيجية خصوصا في فترة الأزمات والحروب.

* **الأهداف الاجتماعية** : تتمثل في حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح المزارعين أو المنتجين الصغار ورفع مستوي التشغيل وإعادة توزيع الدخل لصالح فئات اجتماعية معينة إضافة إلى حماية الصحة العامة من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة

[1] **بوفلفل سهام** تمويل التجارة الدولية سنة ثالثة تخصص تجارة دولية وإمداد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية جامعة قالمة 2000.2001 ص ص 8،9

أو المخالفة للمعاييرالصحية ولتحقيق هذه الأهداف تستعمل الدولة عدة أدوات ووسائل منها الرسوم الجمركية، الإعانات، تراخيص الاستيراد ، نظام الحصص.

فالسياسة التجارية جزء من السياسة الاقتصادية العامة للدولة ولدى فإن محتوى هذه السياسة تحدده تلك المهام التي تعمل الدولة على تحقيقها في إطار الاقتصاد الوطني، ولقد تعددت السياسات التجارية من حيث نطاق تطبيقها إلى:

1- **سياسات تجارية وطنية:** وتتمثل في السياسات التي تتخذها الدولة بمفردها للتأثير على تجارتها الخارجية .

2- **سياسات تجارية إقليمية :** التي تتمثل في السياسات التي تتخذها مجموعة من الدول لتحقيق مصالح تجارية أو اقتصادية مشتركة مثل السياسات المتخذة في إطار الاتفاقات الثنائية أو التكتلات الاقتصادية الإقليمية .

3-**سياسات لتجارية الدولية :** وهي السياسات التي تتخذ في إطار منظومة عالمية لتنظيم التبادل التجاري للمجتمع الدولي عامة و أشهرها اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، والتي تهدف إلى تحرير التجارة العالمية من مختلف القيود التي تعيق حركتها واختلفت السياسات التجارية باختلاف النظم الاقتصادية ومستوى وظروف التطور الذي تمر به الدول[1] .

المطلب الثاني : التنمية في الدول النامية .

تعد التنمية في الدول النامية هدفا رئيسا لتحقيق تحسينات اقتصادية واجتماعية وتركز على رفع مستوى المعيشة وتقليل الفقر وتعزيز الاستقرار.

الفرع الأول : مفهوم التنمية:

لقد رأي الباحثين بأن التنمية هي وسيلة للتحول في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية من حالة العجز والتخلف إلى حالة القدرة والتقدم، وهي عملية حضارية لا تقتصر على الارتفاع دخل الفرد فقط وإهمال الجوانب الأخرى لتنمية مثل توزيع الدخل وتلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع.

[1] **خروف منير** مالية وتجارة دولية مرجع سبق ذكره ص ص 20،21

– كما عرفت التنمية بأنها رفع المجتمع ولنظاميه الاجتماعي القدرات نحو حياة أفضل، وأنها عملية تعمل على توسيع الحقوق والقدرات ، وهناك اتجاه يرى بأن التنمية عملية تهدف إلى تحقيق تطور الاقتصاد وتخليصه من التبعية الأجنبية وتحقيق الرفاهية للإنسان من خلال تحكم الدولة في الموارد وتوجيه الاقتصاد لصالح رفاهية المجتمع.

لقد عرفت التنمية من عقد الثمانيات عدة تطورات على مفهومها ومنها ما يلي :

1- مفهوم التنمية البشرية : حسب هيئة الأمم المتحدة فإن التنمية البشرية تركز على تمكين الإنسان من حياة طويلة وصحية والحصول على المعارف وعلى الموارد الضرورية لتحقيق مستوى مناسب من المعيشة .

2- مفهوم التنمية المستديمة : عرفته هيئة الأمم المتحدة بأنه تطوير أنماط الإنتاج في مقدورها استخدام الموارد الطبيعية المتاحة بطريقة تلبي احتياجات الإنسان في الحاضر وتحافظ على البيئة، وتترك الموارد الطبيعية بوضع يسمح لها بتلبية احتياجات الأجيال القادمة .

3- مفهوم التنمية المستقلة : تركز التنمية المستقلة على اعتماد الدول على مواردها المحلية بتوجيه التنمية داخل الدول والاستفادة بشكل كامل من كل الإمكانيات الطبيعية والبشرية[1].

الفرع الثاني : أهداف التنمية وتتمثل فيما يلي

1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان ؛

2- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع ؛

3- تحقيق المساواة بين الجنسين تمكين كل النساء والفتيات ؛

4- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام , والعمالة الكاملة والمنتجة , و توفير العمل اللائق للجميع؛

5- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدام ؛

6- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة و إتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة , وبناء مؤسسات فعالة و خاضعة للمساءلة و شاملة للجميع على جميع المستويات ؛

7- تعزيز وسائل التنفيذ تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة [2].

[1] معمري بن عيسي التنمية : تطور مفهومها وأهم نظرياتها وعقبات تحقيقها في الدول النامية مجلة الأبحاث ،جامعة الأغواط العدد 05 أفريل 2018ص ص55 ،67

[2] لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي , http://uncitral.un.org ' بتاريخ 2025/05/27 على الساعة :17:00.

المبحث الثالث: دور المؤسسات المالية الدولية في تعزيز التجارة والتنمية في الدول النامية

المطلب الأول :دور المؤسسات المالية الدولية في تعزيز التجارة في الدول النامية

تعد التجارة الدولية من القطاعات الحيوية لدى كل المجتمعات لمالها من أهمية تتعلق بربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض.

الفـرع الأول : آليات دعم التجارة من قبل المؤسسات المالية الدولية .

تتمثل آليات دعم التجارة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة وتهدف إلى تعزيز قدرات الدول،خاصة النامية على الانخراط بفعالية في التجارة الدولية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومن أهم هذه الآليات :

1.المدفوعات الخارجية : يتعين تقليل الواردات إلى الحد الذي يتناسب مع قدرة المستوردين على الوفاء بقيمتها ما يدفع بهؤلاء أن يدفعوا بالأسعار السارية في السوق الدولية ، وتشجيع الصادرات (التي ينظر إليها على أنها المحرك الاقتصادي للنمو العام) وجعل أسعار الصرف أكثر واقعية عن طريق تخفيض قيمة العملة المحلية والوفاء بطبيعة الحال بأعباء خدمة الديون[1]

2.الموازنة : يتعين زيادة الإيرادات بزيادة حصيلة الضرائب ، بالعمل على استرداد التكاليف بالخدمات التي تقدم بالمجان أو أقل من تكلفتها، مثل الماء ، الكهرباء ، الخدمات الصحية والتعليمية ، والعمل بصفة خاصة على خفض المصروفات الجارية أي خفض مصروف العاملين عن طريق خفض الأجور والعمالة ، ومصروفات التشغيل والدعم المقدم لسلع الاستهلاك الضرورية والتدقيق الشديد في اختيار المصروفات الاستثمارية .

3. تحرير الأسعار: إن قروض التكييف الهيكلي للبنك الدولي تعطي أهمية كبرى لها وإبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض والطلب فالبنك يرى أن تدخل الدولة في جهاز الأسعار يؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية ويكبح من الحواجز اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية.

4.الخدمات الاجتماعية : وهي الخدمات ذات الطابع العام التي تقدمها الحكومة للجمهور خدمات الإنارة ومياه الشرب والصرف الصحي والإسكان ، الصحة وخدمات الاتصال وهي سلع

[1] **حميد س مقبولة** المؤسسات المالية الدولية مطبوعة موجهة لطلبة العلوم السياسية سنة أولى علاقات دولية وقانون دولي جامعة البليدة 2003 .2004 ص ص 64 ،65

لم يوفر السوق عرضها بشكل كافي فإن البنك الدولي يطالب بضرورة تخفيض العبء المالي لتوفير وتوزيع هذه السلع عن كاهل الحكومات.

5.تحرير التجارة وتنمية موارد النقد الأجنبي : أي التحول نحو زيادة الصادرات التي لها أهمية محورية في قروض التكييف الهيكلي فتحويل بنيان الإنتاج لتصدير وتنمية قطاع الصادرات يضمن من خلال ما يدره من نقد أجنبي تسديد الديون التي اقترضها البلد سواء من الصندوق نفسه أو من المنظمات الدولية الأخرى [1].

الفـــرع الثاني : أثر المنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية .

إن الهدف الأساسي في إنشاء المنظمة العالمية للتجارة العالمية هو تحقيق حرية التجارة الدولية وذلك لرفع مستويات المعيشية والإيجار بالسلع والخدمات في الدول المشاركة وبالتزايد المستمر لانضمام الدول النامية لمنظمة التجارة الدولية ترتب على هذا الأخير آثار منها ما هو سلبي على الدول النامية ومنها ما هو إيجابي فيما يلي سنتطرق لذكر بعض الآثار:

- **الآثار السلبية لانضمام الدول النامية لمنظمة التجارة العالمية .**

إن لانضمام الدول النامية للمنظمة العالمية للتجارة سلبيات عديدة نذكر منا :

1- المنافسة الكبيرة جدا بين الدول النامية والمتقدمة في تجارة الخدمات بينما فيها خدمة التأمين والملاحة والطيران المدني وغيرها من الخدمات .

2- العوائق التي تحول دون ازدياد معدلات التصدير للدول النامية وذلك بسبب تقيد الاتفاقيات لصادرات بعض الدول النامية من المنتجات التي تتمتع بميزة نسبة واضحة .

3- تقليص المعاملة التفضيلية لمنتجات بعض الدول النامية مما يؤدي إلى تصريفها في بيئة عالمية أكثر تنافسية ؛

4-عجز الموازنة العامة أو قصور الإيرادات بالنفقات العامة المتزايدة وكذلك بسبب الانخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية مما يؤدي إلى زيادة الضرائب وغيرها من التأثيرات السلبية على الإنتاج .

[1] **حميدس مقبولة** نفس المرجع السابق ص ص65، 66

5- ارتفاع أسعار الغذاء في الدول النامية وخاصة المستورد الصافي وهذا سيضر بميزان المدفوعات وذلك بسبب الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين للدول المتقدمة .

- **الآثار الإيجابية لانضمام الدول النامية للمنظمة العالمية للتجارة :**

الهدف من انضمام الدول النامية لمنظمة التجارة العالمية وهو إتاحة الفرصة لزيادة صادرتها لأسواق الدول الصناعية وفيما يلي المزيد من الآثار الإيجابية لذلك.

1- حماية صناعاتها الوطنية واقتصادها القومي من المنافسة الغير عادلة ومن المنافسة الضارة لو كانت عادلة وذلك من خلال وجود جواهر حماية؛

2-التخفيض الكبير للضرائب الجمركية في الدول المتقدمة وكذلك من خلال استفادتها من عملية تحرير التجارة ؛

3-التخفيض في القيود الكمية في قطاع الزراعة وذلك بأهم قسمين وهم الملابس والمنسوجات؛

4-حسم المنازعات الناشئة على تنفيذ كل الاتفاقيات وذلك من خلال النظام الفعال الذي ثم وضعه من قبل المنظمة ؛

5-عدم التمييز في التجارة الدولية بين الدول المختلفة أي المتساوية في دخول بعضها في أسواق بعض.[1]

المطلب الثاني :دور المؤسسات المالية الدولية في تعزيز التنمية في الدول النامية .

برزت المؤسسات المالية الدولية كجهات داعمة أساسية في مساعدة الدول النامية علي تحقيق أهدافها التنموية لما تواجهه من تحديات تنموية عميقة.

الفرع الأول : آليات دعم التنمية من قبل المؤسسات المالية الدولية :

يوجد عدة آليات دعم التنمية من قبل المؤسسات المالية الدولية نذكر منها ما يلي :

- **الاستثمار في شبكات الأمان في البنية التحتية :** وقال "روبرت زوليك " رئيس مجموعة البنك الدولي يجب علينا التفاعل بشكل فوري مع أزمة متنامية تلحق الضرر بسكان البلدان النامية فهي بحاجة إلى حل عالمي ، ويمثل الحيلولة دون وقوع كارثة اقتصادية في البلدان

[1] **فرح قنديل** أثر منظمة التجارة العالمية على الدول النامية : 01 أوت 2023 موقع انترنت www https:// mawdoo3.comالساعة 20:00يوم 2025/04/26

النامية جانب هاما من الجهود العالمية الرامية إلى التغلب على هذه الأزمة وأضاف إننا نحتاج إلى الاستثمار بشبكات الأمان وفي البنية التحتية وفي الشركات الصغيرة والمتوسطة بغية إيجاد فرص عمل ، وتجنب نشوب اضطرابات اجتماعية وسياسية .

- **النظر إلى الفقراء باعتبارهم أصول ثمينة للأعباء** : وقالت المديرة المنتدبة للبنك الدولي في تصريحات أعدت لتوجيهها في مؤتمر بلندن نظمته وزارة التنمية الدولية البريطانية حين بدأت هذه الأزمة كان سكان بلدان النامية ولاسيما في إفريقيا بعدين تماما عن الأسباب التي أدت إلى حدوثها ومع ذلك فليس أمامهم أي خيار إلا أن يتحملوا عواقبها الشديدة وأضافت يجب أن ننظر إلى الفقراء باعتبارهم أصول ثمينة لأعباء .
- **احتمال إعادة برمجة المساعدات الإنمائية لصالح الدول الأفقر** : أشار العديد من الخبراء إلى أنه خلال السنوات الأخيرة تمت زيادة الأموال المقدمة من قبل كل دول الإتحاد الأوروبي إلى مؤسسات دولية مثل البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي لهذا يوجد بحوزتها الآن مبالغ يمكن تقديمها على وجه السرعة إلى الدول الإفريقية بشكل رئيسي .
- **إنفاق جزء من برامج التحفيز المالي في البلدان النامية** :إن الآثار الاقتصادية قد تكون ضخمة ومن الواضح الآن ومن لابد منه هو القيام بضخ موارد مالية للبلدان الغنية التي تمثل مركز الأزمة إلا أن تحويل الاستثمارات في البنية التحتية إلى البلدان النامية من شأنه أن يحقق قيمة أكبر لهذه الأموال
- **الاستثمار في البنية الأساسية** : أطلق البنك الدولي مبادرات الاستثمار في البنية الأساسية كلفت عدة مليارات لمساعدة الدول النامية على التصدي للأزمة المالية العالمية ، مما يسهل انتعاش البنية الأساسية وبرامج الأصول والتغلب على أزمة البنية الأساسية [1]..
- **مطلوب تفعيل دور الرأس مال الوطني** : أصبحت الدول النامية الآن بحاجة أكبر من المساعدات نظرا إلى التغيرات التي تسببت في الأزمة المالية فمثلا بسبب ارتفاع أسعار موارد

[1] **تيقاوي العربي بلمقدم مصطفي** دور المنظمات المالية في تمويل التنمية علي مستوي الدول النامية بعد الأزمة المالية 2008مجلة التكامل الاقتصادي مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي جامعة أدرار العدد 01 مارس 2000 ص ص 112، 114

الخام وتراجع التبادل التجاري ، وهناك مشكلة أخرى تتمثل في تراجع كبير للأموال التي يحولها العمال الأجانب إلى أوطانهم .

- **تعديل الاهتمامات في البرامج التنموية** : إن أهم المحاور الهامة التي يجب التركيز عليها في مشروعات التنمية الآن فهي حسب " داهيندن " مكافحة الآثار في أزمة الغذاء ومعالجة تداعيات الآثار السلبية للتغيرات المناخية على الدول الفقيرة مثل الجفاف أو السيول ومواجهة الآثار الناجمة عن زيادة عمليات الهجرة.[1]

الفـــرع الثـاني : أثـار بـرامج التكييـف الهيكلـي للسياسـات الماليـة الدوليـة علـي التنميـة فـي الدول النامية .

إن سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي التي يصر عليها كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي أثار علي السياسة التنموية في تحقيق الأهداف تترتب علي ما يلي:

- إجراءات تحرير الأسعار ما يترتب عليها من زيادة في الأسعار وخاصة في السلع الأساسية التي تشكل عبئا على محدودي الدخل والذين يشكلون النسبة الكبرى من المجتمع بالدول النامية ، مما يؤثر بدرجة كبيرة على كل من الاستقرار الاجتماعي والسياسي ؛
- نتيجة للسياسات الانكماشية التي تتضمنها سياسات التكييف الهيكلي والمتمثلة في تخفيض القيمة الحقيقية للأجور وتخفيض وإلغاء الدعم عن بعض السلع والخدمات الحكومية وفرض أو زيادة الرسوم على هذه الخدمات ، إضافة إلى تخفيض قيمة العملة بما سيتتبعه ذلك من ارتفاع في أسعار السلع المستوردة أو المشتملة على مدخلات مستوردة وكذلك فرض الضرائب الغير مباشرة تسهم سياسات التكييف الهيكلي بصورة مباشرة في زيادة الفقر ؛
- يمثل الارتفاع في نسبة البطالة أحد النتائج المباشرة سياسات التكييف الهيكلي كما هو الحال في الفقر[2] .

[1] **تيقاوي العربي بلمقدم مصطفي** مرجع سبق ذكره ص ص 114 ،115

[2] **منصوري سعدان** ، مرجع سبق ذكره ص، 228.

- لقد لجأ كل من البنك الدولي والصندوق في كثير من الحالات إلى تغيير شروط الإقراض للدول النامية وذلك بتغيير أسعار الفائدة قدره خدمة الدين نتيجة تدفق رؤوس لأموال بحيث أصبح صافي التحويلات توجه إلى تسديد هذه القروض؛
- إن السياسات الهيكلية المطبقة من قبل هذه المنظمات لا تفرق بين الدول الرأسمالية المتقدمة (التي تتميز بالمرونة) والبلدان النامية (التي تتميز بعدم المرونة) ؛
- كما أن سياسات التكييف الهيكلي تهدف إلى الحد من نطاق القطاع العام نظرا لتدني كفاءته الإنتاجية وتشجيع القطاع الخاص لزيادة مشاركته في النشاط الاقتصادي واتخاذ إجراءات مساندة تساهم في خلق بيئة تنافسية تعظم الكفاءة الإنتاجية .

الانتقادات :

- الجهات المانحة تكيف مساعداتها الاتفاقية بناء على احترام ونجاح برنامج صندوق النقد الدولي؛
- صندوق النقد الدولي يهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي على حساب تقديم الدعم للبرامج التنمية البشرية ؛
- صندوق النقد الدولي ينبغي أن يدعم الجهود الرامية إلى تطوير إستراتيجية شاملة لتحقيق أهداف للألفية ؛
- صندوق النقد الدولي المساعدات والموارد قليلة جدا للإصلاحات الأساسية اللازمة لتعزيز النمو المستدام ؛
- مشروطية الصندوق قد تمنح وصول المساعدات المتاحة لحل المشاكل الاجتماعية الخطيرة؛
- النفقات الممولة من صندوق الدولي تعطي الأولوية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث يرى بعض المنظمات غير الحكومية حول سياسات صندوق النقد الدولي الصارمة قد تضعف من النمو المتسارع وتزيد من الفقر وبنظرهم إن السياسات النقدية و المالية التوسعية سوف تسهل الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الاجتماعية [1].

[1] **منصوري سعدان** ، مرجع سبق ذكره ص ص 229، 231

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل يتضح أن المؤسسات المالية الدولية تشكل فاعلا محوريا في المنظومة الاقتصادية العالمية خاصة فيما يتعلق بدعم الدول النامية في مساراتها التنموية وتعزيز اندماجها في التجارة الدولية ، فمن خلال التعريف بهده المؤسسات واستعراض تطورها وأهدافها وأشكالها ثم تحليل نشأتها وأشكالها وصول إلي دراسة أدوارها العالمية في الواقع ، برزت صورة معقدة ومتداخلة لدورها حيث تجمع هده المؤسسات بين تقديم الدعم المالي والفني وبين فرض سياسات وشروط قد تحمل في طياتها أثار متفاوتة علي اقتصاديات العالمية كما أظهر التحليل أن مدي فعالية هذا الدور يتوقف علي عوامل عديدة من بينها طبيعة البرامج المطبقة ، مدي موائمتها وقدرة الدول النامية علي التفاوض وتوجيه السياسات وفقا لأولوياتها التجارية و التنموية.

الفصل الثاني

دراسة حالة تدخلات صندوق النقد الدولي

في اقتصاديات الدول النامية

(الجزائر نموذج للفترة 1985-2018)

تمهيد

شهدت العديد من الدول النامية تدخلات من صندوق النقد الدولي بهدف معالجة الإختلالات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الكلي ، وتعد الجزائر نموذجا بارزا لهذه التدخلات خاصة في سياق البحث عن مسارات فعالة للتنمية وتعزيز التجارة الخارجية ،وتناولنا في هذا الفصل طبيعة هذه التدخلات وأثرها المباشر وغير المباشر علي أداء الاقتصاد الجزائري مع التركيز على علاقتها بالتنمية الاقتصادية و تطور المبادلات التجارية مع الخارج ، وسنتناول في هذا الفصل إلي ثلاثة مباحث وهي :

المبحث الأول : الوضعية الاقتصادية للجزائر وعضوية صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1985-1989).

المبحث الثاني: تدخل صندوق النقد الدولي في معالجة أزمة الاقتصاد الجزائري خلال المدة (1989-1998)

المبحث الثالث: الآثار المترتبة عن تبني آليات صندوق النقد الدولي (2000-2018)

المبحث الأول: الوضعية الاقتصادية للجزائر وعضوية صندوق النقد الدولي (1985-1989)

بعد الاستقلال عملت الجزائر على توطيد علاقاتها بالانضمام إلى المؤسسات الدولية ومن بينها صندوق النقد الدولي .

المطلب الأول : الوضع الاقتصادي الجزائري قبل اللجوء إلى صندوق النقد الدولي:

الفرع الأول: الاقتصاد الجزائري قبيل إصلاحات صندوق النقد الدولي : بدأ التفكير الجدي في تحرير التجارة الخارجية، وضرورة الانفتاح على المبادلات الاقتصادية الدولية ، ولقد كان لهذا القرار عدة أسباب أهمها الأزمة البترولية لسنة 1986 الناتجة عن انخفاض أسعار البترول، أين تولدت الأزمة الاقتصادية في الجرائر لعدم وجود بديل عن النفط لتمويل الاستثمارات العمومية ، وقد خلق هذا الركود النفطي خفض قوة الجزائر الشرائية بمقدار النصف خلال الفترة(1986- 1988) وهذا الأخير كان العامل المساعد للاضطرابات الواسعة التي اندلعت بسبب أزمة المواد الغذائية عام 1988 حيث عرفت هذه الفترة ثقل كاهل الدولة الجزائرية بالديون الخارجية مما أثر سلبا على النمو الاقتصادي[1] كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (01) : تطور الديون الخارجية الفترة (1985- 1988) الوحدة = مليار دولار

السنـــة	85	86	87	88	89
مجموع حجم الديون الخارجية	19.8	23.7	27.8	25.8	26.8

المصدر :بلعزوز علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،الطبعة03،2008 ص 180.

ومن خلال الجدول نلاحظ الديون الخارجية في الجزائر تزايدت خلال الخمس سنوات بدأت ب: 19.8 مليار دولار سنة 1985 وواصلت ارتفاعا إلا أن قدرت ب: 26,8 مليار دولار سنة 1989.[2]

الفـــرع الثاني:عضوية الجزائر في صندوق النقد الدولي :بتاريخ 26 سبتمبر 1963 وبعد الاستقلال مباشرة انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي حينها كانت تقدر حصتها بـ

[1] **زيرمي نعيمة** ، التجارة الخارجية وإصلاحات صندوق النقد الدولي مجلة المالية والأسواق ، مخبر ديناميكية الاقتصاد والتغيرات الهيكلية (ديناميكس) جامعة مستغانم العدد05 سبتمبر 2016 ، ص 268

[2] **بلعزوز بن علي** ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة 03 ، 2008 ص 180.

623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTE) لترتفع بعد ذلك إلى 941.1 مليون وحدة سحب خاصة وهذا في أوت 1944 طلبت الجزائر رسميا من الصندوق جدولة ديونها بعدما كانت متوقفة عن الدفع في ديسمبر 1993، وفي الحقيقة طالبت بإرادتها عام 1990 تطبيق برنامج التسوية الهيكلية من دون صندوق النقد الدولي ،لكن بمراقبة البنك الدولي الذي لم يفلح في إخراجها من الأزمة فاضطرت إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، عرفت الجزائر تحولات في مجالات سياسية واقتصادية من النصف الثاني من الثمانيات وبداية التسعينيات بعد عقدها لاتفاق متعلق بتطبيق برنامج الإصلاح الشامل لمختلف المجالات السياسية و الاقتصادية ابتداء من أفريل 1994 ، حيث شرعت في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم من قبل صندوق النقد الدولي " ستاندباى" لمدة سنة وبعدها برنامجا للتصحيح الهيكلي لمدة ثلاث سنوات متتالية (1995إلى 1998)، وحسب ما عرف أن الجرائر من أكثر الدول اقتراضا من صندوق النقد الدولي من بين دول منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا وصلت قيمة إجمالي القروض إلى ما يقارب 3 مليار دولار، كما كانت أكثر الدول معاناة من العواقب السياسية المترتبة على الاشتراطات التي يضعها الصندوق [1].

المطلب الثاني :علاقة الجزائر مع صندوق النقد الدولي :

الفرع الأول : الإصلاحات الاقتصادية الذاتية في الجزائر (1986-1989)

تأزمت وضعية الجزائر اقتصاديا نتيجة التراجع الحاد في أسعار النفط سنة 1986 أدى إلى انخفاض في مدا خيل الدولة ، وتفاقم عجز ميزان المدفوعات ، وتزايد المديونية الخارجية ، فشرعت الدولة في تنفيذ إصلاحات اقتصادية ذاتية دون تدخل مباشر من صندوق النقد الدولي لاستعادة التوازن الاقتصادي وضمان الاستقرار المالي ، ومن بين هذه الإصلاحات ،تحرير بعض الأسعار خاصة المنتجات الاستهلاكية والخدمات مع تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية ، ومنح المؤسسات العمومية الاقتصادية هامشا أكبر من الاستقلالية المالية والإدارية من أجل الكفاءة والربحية ، أما على مستوي القطاع البنكي شرع في إصلاح النظام المصرفي

[1] **زيرمي نعيمة** مرجع سبق ذكره ص 269

تدريجيا من خلال منح البنوك صلاحيات أوسع في منح القروض والتقييم المالي أدى لتحرير النظام المالي ،و عرفت السياسة التجارية بعض الانفتاح على الأسواق العالمية و لكن بشكل محدود ، رغم أن هذه الإصلاحات لم تحقق نتائج مرجوة إلا أنها شكلت الأساس لمرحلة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية العميقة التي جاءت بعد اتفاق الجزائر مع صندوق النقد الدولي[1]

الفرع الثاني :اتفاق اللجوء إلى صندوق النقد الدولي 1989:

في 31 ماي 1989 وافق صندوق النقد الدولي على أول قرض للجزائر بقيمة إجمالية بلغت 588 مليون دولار أمريكي موزعة كما يلي :

-155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (SDR) أي ما يعادل 194 مليون دولار تم توفيرها بموجب ترتيب احتياطي (sand –By arrangement) لمدة 12 شهرا.

- 315.2 مليون وحدة(SDR) أي ما يعادل 394 مليون دولار تم توفيرها بموجب آلية التمويل التعويضي الطارئ(FinancingFacilityCompensatery and Contingency) لتعويض النقص في صادرات الجزائر من السلع و زيادة تكاليف و إيرادات الحبوب في عام 1988 ، هذا الاتفاق كان يهدف إلى دعم برنامج الحكومة الجزائرية لعام 1989 ، الذي صمم لتهيأت الظروف لتحقيق انتعاش اقتصادي وزيادة في التوظيف من خلال إصلاحات هيكلية بما في ذلك :

*تحرير تدريجي للأسعار؛
*منح استقلالية اكبر للمؤسسات العامة و القطاع المالي؛
*تشجيع القطاع الخاص ليكون على قدم المساواة مع القطاع العام؛
*تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.7% لعام 1989؛
*الحد من التضخم إلى 10%؛
*تقليص عجز الحساب الجاري إلى حوالي 1% من الناتج المحلي الإجمالي [2].

[1]Lafraboise ,N,Alone-gamo ,p,Feler,A,Bassoni ;S;Nashashibi ,K,A &Horvitz ,S,P(1998).Aleria:Stabilization and Tranition to Market .Intrntional Monetary fund.p6
[2]Ghesquiere ;H;&IMF.(1998) .Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix ,IMF Staff Country Report No .98/87,p.6

المبحث الثاني: تدخل صندوق النقد الدولي في معالجة أزمة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1989-1998)

شهد الاقتصاد الجزائري بين عامي (1989-1998) أزمة حادة دفعت الحكومة إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي ، الذي تدخل من خلال برنامج إصلاح اقتصادي وهيكلي بهدف استعادة التوازن المالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي لإعادة بعث الاستقرار الاقتصادي (1989-1991)

الفرع الأول: اتفاق الاستعداد الائتماني الأول ماي 1989 : لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الأقساط المرتفعة في إطار برنامج تثبيت في 31 ماي 1989 وافق حينها الصندوق على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وقد استخدم المبلغ كليا كشريحة واحدة في 31 ماي 1989 ونظرا لانخفاض أسعار البترول سنة 1988 و ارتفاع أسعار الحبوب في أسواق العالمية استفادت الجزائر من تسهيل و تمويل تعويضي لمبلغ 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة ولقد اشترط محتوى الاتفاق (اتفاق التثبيت) على الجزائر مقابل تقديم الدعم ما يلي :

-إتباع سياسة نقدية أكثر حذرا وتقيدا؛

- تقليص العجز الميزاني؛
- تعديل سعر الصرف؛
- إزالة التنظيم الإداري للأسعار؛

وتنفيذا للاتفاق عمدت الجزائر إلى إصدار القانون 89-12 المتعلق بالأسعار والقانون 90-10 المتعلق بالقروض والنقد لإحداث تحولات في الجهاز المصرفي إضافة إلى قيام سلطاتالعمومية بعملية التطهير المالي لمؤسسات القطاع العام تهدف إلى توفير ميكانيزمات داخلية للمؤسسات للانتقال نحو اقتصاد السوق ، لكن مع استمرار التدهور الاحتياطي من العملة الصعبة [1]

[1] **منصوري سعدان** دور صندوق النقد الدولي ضمن مشاورات المادة الرابعة في تحقيق استقرار الاقتصاد الجزائري مجلة الاقتصاد الصناعي جامعة سطيف العدد 14 مارس 2018 ص 304

1990 واستمرار عجز ميزان المدفوعات للسنة نفسها دفع بالجزائر إلى تطبيق أحد البنود الرئيسية في برنامج صندوق النقد الدولي وهي عملية تخفيض العملة الوطنية تبعه تخفيض قدره 70% من بينها 52% لم تعلن السلطات عنها رسميا خلال 03 أشهر من بين نهاية 1990 ومارس 1991 لينتقل سعر الصرف من 10.476 دج إلى 17.8 دج

الفرع الثاني : اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991: بتاريخ 03 جوان 1991 تم الاتفاق على الاستعداد الائتماني الثاني بين صندوق النقد الدولي والجزائر تم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة سحب خاصة مقسمة إلى أربعة شرائح بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة .

-الشريحة الأولى في جوان 1991

-الشريحة الثانية في سبتمبر 1991

-الشريحة الثالثة في ديسمبر 1991

-الشريحة الرابعة في مارس 1992

لقد سحبت الجزائر الثلاث الأقساط الأولى و لم يتم سحب القسط الرابع لعدم احترام الحكومة أنداك محتوى الاتفاقية أين تم توجيه هذا القرض إلى أغراض مختلفة عن تلك التي تم الاتفاق عليها وقامت الحكومة بهذا الإجراء محاولة امتصاص الغضب الاجتماعي .

-التقليص من حجم تدخل الدولة وترقية النمو الاقتصادي عن طريق تفعيل المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة.

-تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية لتحويل الدينار.

-ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الصرف وتكلفة النقود.

وكإجراءات عملية لجأت السلطات العمومية إلى إجراءات نذكر منها: [1]

[1] **منصوري سعدان** نفس المرجع السابق ص ص 304، 305

❖ تحرير 40% من الأسعار الداخلية في حساب مؤشر تكلفة الحياة ولم يبقى بتاريخ التوقيع على الاتفاق سوى 50 سعرا يخضع لنظام السعر ذو الهامش المسقف و 22 سعرا مدعما وعليه أصبحت 85% من الأسعار تخضع لنظام الحر؛

❖ ابتداء من 1 أكتوبر 1991 بدأ تقليص دعم مواد المحروقات والكهرباء؛

❖ تطهير المؤسسات العمومية تحت إشراف صناديق المساهمة حيث خصصت لها المبالغ المالية التالية : 16.9 مليار دج سنة 1991 و 42.5 مليار دج سنة 1992 و83.5 ملياردج سنة 1993[1].

الفرع الثالث : تقييم الاتفاق ومدى تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

بعدما نفذت الجزائر برنامجي الاستقرار الاقتصادي في سنتين (1989-1991) بدعم من صندوق النقد الدولي والمعتمدان على سياسات جانب الطلب الصارم بإجراء تخفيض كبير في قيمة سعر الصرف وضغط النفقات العمومية بإتباع سياسة مالية ونقدية صارمة ، ساعد هذا الأخير على ارتفاع مدا خيل الصادرات من المحروقات على إثر ارتفاع سعر البترول سنة 1991 (حرب الخليج) إلى تحقيق بعض الفوائض المالية وخلال هذه المدة تحققت النتائج التالية .

- انخفاض المديونية الخارجية من 28.379 مليار دولار سنة 1990إلى 27.67 مليار دولار سنة 1991 إلى 26.7 مليار دولار سنة 1992 مع ارتفاع خدمة المديونية حيث انتقلت من 73.9 %سنة 1991 إلى 76.5% سنة 1992.
- بلغ رصيد الخزينة 14 مليار دينار كفائض نتيجة تطبيق سياسة الترشيد في النفقات العامة التي تقلصت سواء كانت نفقات جارية أو نفقات التجهيز وتمويل المؤسسات العمومية الجدول أسفله يوضح تطورات نفقات الخزينة .[2]

[1] **منصوري سعدان** ،مرجع سابق، ص 305

[2] **منصوري سعدان** , أثار المؤسسات المالية والنقدية الدولية على اقتصاديات الدول النامية –دراسة حول الوضع الاقتصادي الجزائري1989– 2018 مرجع سبق ذكره ص 240 .

الجدول رقم (02): تطور نفقات الخزينة العمومية كنسبة من الناتج الداخلي الخام %

البيان	1985	1988	1989	1990	1991
إيرادات الخزينة	36.8	26.7	27.6	28.4	31.4
نفقات الخزينة	46.4	39.4	29.6	25.3	27.1
منها: نفقات جارية	18.2	21.8	19	16.6	19.4
استثمارات عمومية	15.3	12.4	10.5	8.9	7.4
قروض للمؤسسات	7.8	5.9	1.6	0.1	0
أخرى	5.1	0.7	-1.5	-0.1	3

المصدر: منصوري سعدان , أثار المؤسسات المالية والنقدية الدولية على اقتصاديات الدول النامية –دراسة حول الوضع الاقتصادي الجزائري 1989–2018 أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف ، 2017–2018، ص 240.

نلاحظ من خلال الجدول انخفضت نفقات الخزينة بحوالي 09 نقاط من الناتج الداخلي الخام بين (88–89) و بحوالي 04 نقاط بين (89–90) وهذا نتيجة انخفاض النفقات الجارية ونفقات الاستثمار ارتفعت الإيرادات بنسبة 47%مابين (1988–1991) 90% منها تعود للجباية البترولية بسب ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية (حرب الخليج) وانخفاض قيمة الدينار الجزائري بنسبة تفوق 60 %وهو ما أدى إلى تقليص الطلب على العملة الصعبة .

بإضافة إلى ذلك سجلت الجزائر وجود فائض في الميزان التجاري يقدر ب 4.2 مليار دولار سنة 1991 حيث كانت الصادرات 12.4 مليار دولار والواردات 7.8 مليار دولار ، بعدما كان 0.1 مليار دولار سنة 1989 نتيجة ارتفاع أسعار النفط[1] .

كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (03) تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (1989–1991)

السنة	1989	1990	1991
الصادرات	9.6	12.9	12.4
الواردات	9.5	9.8	7.8
الرصيد	0.1	3.2	4.2

المصدر :منصوري سعدان ، أثار المؤسسات المالية والنقدية الدولية على اقتصاديات الدول النامية -دراسة حول الوضع الاقتصادي الجزائري 1989– 2018، ص242

[1] **منصوري سعدان** , أثار المؤسسات المالية والنقدية الدولية على اقتصاديات الدول النامية -دراسة حول الوضع الاقتصادي الجزائري 1989- 2018 مرجع سبق ذكره ص 241

المطلب الثاني : تدخل صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمة (1994-1998).

الفرع الأول : برنامج التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي (1994-1995) :

- **أهم محاور برنامج التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي :** تعد برامج التثبيت الاقتصادي في مقدمة اهتمامات صندوق النقد الدولي حيث تهدف إلى ضمان النمو المتكافئة بالنسبة للعرض والطلب وبالتالي تحقيق استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات في آن واحد ويمكن ذكر أهم محاور برامج التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي الخاصة بصندوق النقد الدولي في :

1- تخفيض قيمة العملة المحلية للبلاد لتكون هذه الخطوة عند بداية تنفيذ البرامج من أجل رفع الصادرات وتقليل الواردات مع موازنة المنتج المحلي بالمنتج الخارجي بإضافة إلى أن كل تخفيض في قيمة العملة سيؤدي إلى تقليل القدرة الشرائية ؛

2- تحرير الأسعار الداخلية وتوقيف الدولة لإعاناتها فيما يخص المواد الأساسية وتشجيع الإنتاج المحلي ؛

3- إصلاح السوق المالي وتخص تحسين سير السياسة النقدية وتشجيع فعالية الادخار الداخلي بالعمل على التحرير الإجمالي لمعدلات الفائدة وتأثير القرض وحوصلة النظام البنكي وتمويل الاستثمارات الخاصة ؛

4- تحرير التجارة الخارجية عن طريق الانفتاح التدريجي للاقتصاد نحو المنافسة الدولية و ذلك بتحفيز الانضمام إلى المنظمات التجارية الدولية ؛

5- ترشيد النفقات العمومية و المتمثل في تسيير عقلاني للنفقات بتخفيضها و خاصة في المجالات الغير إنتاجية(كالنفقات العسكرية ، الصحة ، التعليم ..... الخ) و إعطاء الأولوية لنفقات القطاعات التجهيزية و كذا تنظيم سوق العمل .

- **التسهيلات التي يقدمها صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي :** بهدف معالجة الإختلالات على المدى القصير يقدم الصندوق مجموعة من التسهيلات التمويلية في إطار هذا البرنامج يمكن ذكرها في[1] :

1- حقوق السحب العادية : أنشأت في سنة 28 جويلية 1968 و بمقتضاها يحق للدولة العضو التي تمر بأزمة أو صادفت صعوبات في ميزان مدفوعاتها أن تلجأ إلى الصندوق طالبة

[1] **إيمان حملاوي** ، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2012 مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير جامعة بسكرة 2013-2014 ص ص35، 36

شراء كمية معينة من عملات الدول الأخرى الأعضاء فيها في مقابل دفع عملاتها الوطنية مساوية لكمية من عملات الدول التي حصلت عليها و في وقت ما مستقبلا دفع قيمتها بالذهب أو العملات القابلة للتحويل ، لا يتسم هذا النوع من التسهيل بالسرعة و المرونة حيث يجب على الدولة العضو طالبة المساعدة من الصندوق انتظار ثلاثة أيام لنظر في طلبها و هي مدة يصعب انتظارها من الدولة التي تمر بأزمة نقدية و لهذه الضرورة تحقق بما عرف باتفاقات المساندة.

2- اتفاقات المساندة : تم تنفيذ هذا الأسلوب في 13 فيفري 1952و بمقتضاه يحق للدولة العضو طلب ضمان الصندوق بمساعدتها خلال مدة معينة (من عدة أشهر إلى سنة) و إذا تعرضت الدولة للأزمة خلال هذه الفترة تستطيع السحب المباشر للعملات الأجنبية التي تحتاجها من الصندوق و يمنح هذا الاتفاق للوقاية من المشاكل المنتظرة أو المتوقعة و لقد نجح نجاحا فائق باتسامه بالمرونة و الفعالية .

3- حقوق السحب الخاصة : تعد هذه الحقوق نوع من الأصول المالية الدولية التي يقوم بإصدارها صندوق النقد الدولي و هي عبارة عن نقذ احتياطي دولي يستخدم كوسيلة جديدة لدعم أصول السيولة الدولية كالذهب و الدولارات و العملات الأجنبية القابلة للتداول لأن الاعتقاد الذي كان سائد عند وضع اتفاقية الصندوق أن أصول الصندوق تكفي لتغذية السيولة على احتمال أن الدول الأعضاء لن تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها في وقت واحد لكن الأزمات التي تعرضت لها بعض الدول مثل فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية جعلت الصندوق يعمل على إيجاد حلول هذه المشاكل عن طريق زيادة حصص الأعضاء و باقتراحات مختلفة ضمن التعديل الأول لاتفاقية الصندوق [1].

الفرع الثاني : برنامج التعديل الهيكلي 1995 -1998 : يأتي هذا البرنامج كخطوة ثانية ضمن اتفاقيات التصحيح الهيكلي حيث تضمن استفادة الجزائر من الدعم المالي في إطار التسهيل التمويلي الموسع لإعادة جدولة ديونها ،و بالرجوع إلى المديونية نجد أن المديونية الخارجية قد تراجعت حسب مذكرة بنك الجزائريين سنتي 1997 -1998 بحوالي 750 مليون دولار لتصل إلى حوالي 30.47 مليار دولار مقابل 31.22 مليار دولار وذلك بسبب تراجع أسعار النفط وتراجع المداخيل بسبب ذلك أدى إلى ارتفاع محسوس لمعدل خدمات الديون

[1] **إيمان حملاوي** ، مرجع سبق ذكره ص ص36 ،38

وخاصة بعد إعادة الجدولة 50% من القيمة الإجمالية للمديونية الجزائرية مع الديون متوسطة وبعيدة المدى قدرت سنة 1998 حوالي 30.26 مليار دولار مقابل 31.06 مليار دولار عام 1997 وفي نفس الفترة ارتفعت قيمة الديون قصيرة المدى إلى 212 مليون دولار مقابل 162 مليون دولار عام 1997 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تطور الديون الخارجية للفترة (1990-1998) الوحدة : مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
ديون متوسطة وطويلة الأجل	26.588	26.636	25.886	25.024	28.85	31.17	33.23	31.06	30.26
ديون قصيرة الأجل	1.791	1.239	0.792	0.700	0.636	0.256	0.421	0.162	0.212
المجموع	28.37	27.87	26.67	25.724	29.486	31.573	33.651	31.222	30.47

المصدر :منصوري سعدان أثار المؤسسات المالية والنقدية الدولية على اقتصاديات الدول النامية مرجع سبق دكره ص255

الجدول رقم (05):التدابير المعتمدة ضمن برنامج الإصلاح الهيكلي للفترة (1995-1998)

التدابير المعتمدة	تواريخ التنفيذ
أولا: نظام الصرف	
-إقامة سوق صرف مابين البنوك مع اعتبار البنوك أعوانا معتمدة	نهاية 1995
-توسيع سوق مابين البنوك إلى مساهمين آخرين من غير البنوك التجارية	1996
-منح الاعتماد لمكاتب الصرف	1996
إقرار نظام المادة الثامنة بمجرد تحقيق قابلية الدينار للتحويل للمعاملات الخارجية التجارية	1997
-التحليل المعمق للتنافسية قطاعات السلع للتبادل في إطار الدراسة حول الحماية الفعلية المنجزة بالتعاون مع البنك الدولي.	1995
-متابعة سياسة صرف مدعومة بسياسات مالية ملائمة لضمان التنافسية الخارجية	1995-1998

ثانيا: تحرير المبادلات والمدفوعات	
إلغاء إلزامية تحديد أجال دنيا للقروض الخارجية المتعاقد عليها لشراء سلع التجهيز بهدف ضمان تحويل الدينار للمعاملات الخارجية:	
– يتم السماح بنفقات الصحة والتعليم:	منتصف 1995
– في المرحلة الأولى من قبل بنك الجزائر ضمن مبالغ محددة سنويا .	1996
–في المرحلة الثانية من قبل البنوك التجارية ضمن حدود المبالغ المقررة من قبل بنك الجزائر	1997
الترخيص بنفقات السياحة في حدود مبالغ سنوية في المرحلة الأولى من قبل بنك الجزائر ثم بعد ستة أشهر من قبل البنوك ضمن المبالغ المحددة من قبل بنك الجزائر	
–النفقات الأخرى مثل مهمات الأعمال نفقات الإشهار، تحويل الأجور....إلي الخ يتم الترخيص بها من قبل البنوك الخارجية ضمن المبالغ المحددة من قبل بنك الجزائر	1996
–إلغاء شرط قيام المستوردين لسلع معينة بمراعاة لمعايير المهنية والفنية	منتصف 1995
–إعادة هيكلة التعريفة الجمركية بتخفيضها إلى 50% ويتم متابعة هذا 1995 المعدل إلى غاية الوصول إلى معدلات مثل التي في الدول المجاورة.	1995
ثالثا: تحرير الأسعار	
– إقامة ألية تسمح بالمتابعة الثلاثية للتكاليف الاقتصادية للمنتجات ذات الأسعار الإدارية بهدف تصحيح أسعارها دوريا.	نهاية 1995
–إلغاء الدعم على المنتجات الغذائية والطاقوية.	منتصف1995
–إلغاء المراقبة على الهوامش وتحويل المنتجات التالية إلى الأسعار الحرة: نهاية 1994 السكر، الحبوب، زيت الطعام، الأدوات المدرسية والأدوية.	نهاية 1994
رابعا: المالية العامة	
توسيع نطاق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة بخفض الإعفاءات	1995
إصلاح التعريفة الجمركية	1995
–مراجعة وإصلاح الضريبة على القيمة المضافة.	1997
– مراجعة المعدلات والأوعية ودراسة إمكانية توسيع الوعاء إلى المنتجات البترولية وتقليص المعدلات من ثلاثة إلى معدلين.	
–تحديد وسائل لزيادة مردودية الحقوق على الاستهلاك	

–وضع رقم ضريبي لكل ممول.	
–العمل بالتعاون مع البنك الدولي على مراجعة سياسة الإنفاق العام والمحاسبة لدعم تسيير النفقات.	
–الشروع في الإصلاح الوظيفي العمومي بهدف تقليص العمالة الزائدة	1996
خامسا: السياسة النقدية وإصلاح النظام البنكي والمالي	1995
–اعتماد معدلات فائدة دائمة حقيقية وموجبة	
–اعتماد هيكلة المعدلات الموجهة خاصة معدلات إعادة الخصم في إطار إدخال النظام المتزايدة على القروض	
إلغاء القيود على هوامش معدلات الفائدة	1995
–تطوير السوق النقدية	1995
–مابين البنوك	1995
– المزايدة على القروض	
– المزايدة على أدوات الخزينة	منتصف 1996
–إدخال عمليات السوق المفتوحة	1996
إعادة رسملة البنوك باستخدام جزء من المبالغ الموجهة لتسديد الالتزامات1996	
– انجاز الأعمال التمهيدية لإقامة سوق رؤوس الأموال	منتصف1996
– إعادة رسملة البنوك بتطبيق معدل كفاية رأس المال 4%	
– دعم إعادة هيكلة البنوك بطريقة تحفز القطاع الخاص على المشاركة في نهاية رأسمالها.	1996–1998
–دعم التدابير الاحترازية التي تحد من المخاطرة وتضع قوانين لتصنيف العروض	نهاية 1995
–إعادة هيكلة صندوق الادخار ودمجه في النظام المصرفي	1996
–وضع نظام لتأمين الودائع	نهاية 1996

المصدر :بن قري انيس ،صبان خلاف دور صندوق النقد الدولي في تمويل الاقتصاديات النامية ، حالة الجزائر كنموذج خلال الفترة 1989-2019،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير جامعة برج بوعريريج، 2020-2021 ص ص 45 ،47

بمقتضى هذا الاتفاق تم الحصول على مبلغ مالي يقدر بـ 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 127.9 من حصة الجزائر في صندوق النقد الدولي، تبعا لمصادقة المجلس على طلب الجزائر، فإنها ستطلب من الدول الأعضاء في نادي باريس ونادي لندن

بإعادة جدولة مستحقاتها المتعلقة بخدمة الدين الخارجي إلى أن يحين موعد سدادها خلال مدة الإنفاق وعلى هذا الأساس قامت الجزائر في جويلية 1995 بعقد اتفاق إضافي لإعادة جدولة الديون المستحقة للسداد بين 01/06/1995 و 31/05/1998، بالإضافة للفوائد المستحقة للسداد بين 01/06/1995 و 31/05/1996 ومن المقرر سداد هذا المبلغ على 25 قسطا من الأقساط النصف سنوية الأخذ في الزيادة تدريجيا ابتداء من 1999/11/30 وتستمر حتى 2011 ولقد سمحت الإجراءات العامة بإعادة جدولة 16 مليار دولار نتيجة لعديد من المفاوضات التي تمت بين نادي لندن والجزائر ومفاوضات أخرى حول الدين العمومي مع نادي باريس. [1]

عرف هذا البرنامج نتائج يمكن القول عنها أنها مقبولة حيث أنه أسفر عن بعض التوازنات المالية الداخلية والخارجية وشوهد تحسن في مستويات مؤشرات الاقتصاد الكلي حيث حققت معدلات نمو مقبولة كما يبين الجدول:

الجدول رقم (06): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1995-1997)

السنة	1995	1996	1997
معدل النمو	3.9%	%4.1	4.5%

المصدر : منصوري سعدان أثار المؤسسات المالية والنقدية علي اقتصاديات الدول النامية مرجع سبق ذكره ص 251

نلاحظ تطورا واضحا في معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة حيث انتقلت الجزائر من فترة ركود إلى انتعاش وتحسن لكن يبقى هشا بعض الشئ لأنه مازال يعتمد على إيرادات الريع ومداخيل المحروقات، مع بقاء الجانب الصناعي ولفلاحي مهما بعض الشئ.

أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الخام في الجزائر، فقد شهد تغيرات اتبعتها ممارسة برامج البرنامج المسطر من طرف الصندوق، كما يمثل الجدول التالي[2]:

[1] **بن قري أنيس ، صبان خلاف** ، دور صندوق النقد الدولي في تمويل الاقتصاديات النامية ، حالة الجزائر كنموذج خلال الفترة 1989-2019،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير جامعة برج بوعريريج، 2020-2021 ص47

[2] **بن قري انيس ،صبان خلاف** نفس المرجع السابق ص ص 47،48

الجدول رقم (07): تطور الناتج المحلي الإجمالي الخام في الجزائر للفترة (1994-2000)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الناتج المحلي الإجمالي	-0.9	+3.9	+4	+4.5	+5.1	+3.2	+6.2

المصدر :**بن ناصر عيسى** الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة متنوري، قسنطينة، الجزائر، ص130.

من خلال مقارنة معدلات النمو الواردة في الجدول، يبدو واضحا انه هنالك نمو إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي الخام في فترة التعديل الهيكلي لعدة أسباب منها إعادة الجدولة وسخاء مصادر الإقراض الأجنبية حيث استفادت الجزائر من عدة تمويلات في شكل إعادة جدولة حوالي 5.5 مليار دولار من المؤسسات المالية والنقدية الدولية، بالإضافة إلى ارتفاع كمية وأسعار المحروقات كما يوضح الجدول التالي[1]:

الجدول رقم (08): تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (1994-1998) (مليار دولار)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998
الصادرات الإجمالية	8.899	10.279	12.880	14.14	10.13
صادرات المحروقات	8.606	9.786	12.280	13.64	9.77
صادرات خارج المحروقات	0.293	0.493	0.600	0.945	0.36
الواردات	9.158	10.100	9.441	8.35	9.32
الواردات الغذائية	2.755	2.753	2.561	2.49	2.66
الميزان التجاري	-0.259	+0.179	+3.439	+5.79	+0.839
السعر المتوسط للبرميل	16.31	17.58	21.43	19.59	13.4

المصدر: **بن قري أنيس ،صبان خلاف** دور صندوق النقد الدولي في تمويل الاقتصاديات النامية ، مرجع سبق ذكره ص 49.

[1] **بن قري انيس ،صبان خلاف** نفس المرجع السابق ص ص48 ،49

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر حققت فائضا في الميزان التجاري منذ سنة 1995 إلى 1998، وذلك بفضل تحسن أسعار المحروقات في السوق العالمية التي ارتفعت من 16.31 دولار سنة 1994 إلى 21.43 دولار و 19.59 دولار للسنتين 1996 و 1997 على التوالي، من جهة وبسبب الحد من حجم الواردات الضخمة من جهة أخرى.

شكل:رقم (04) :رسم بياني يبين تطور ميزان التجاري الجزائري للفترة (1994-1998)(مليار دولار)

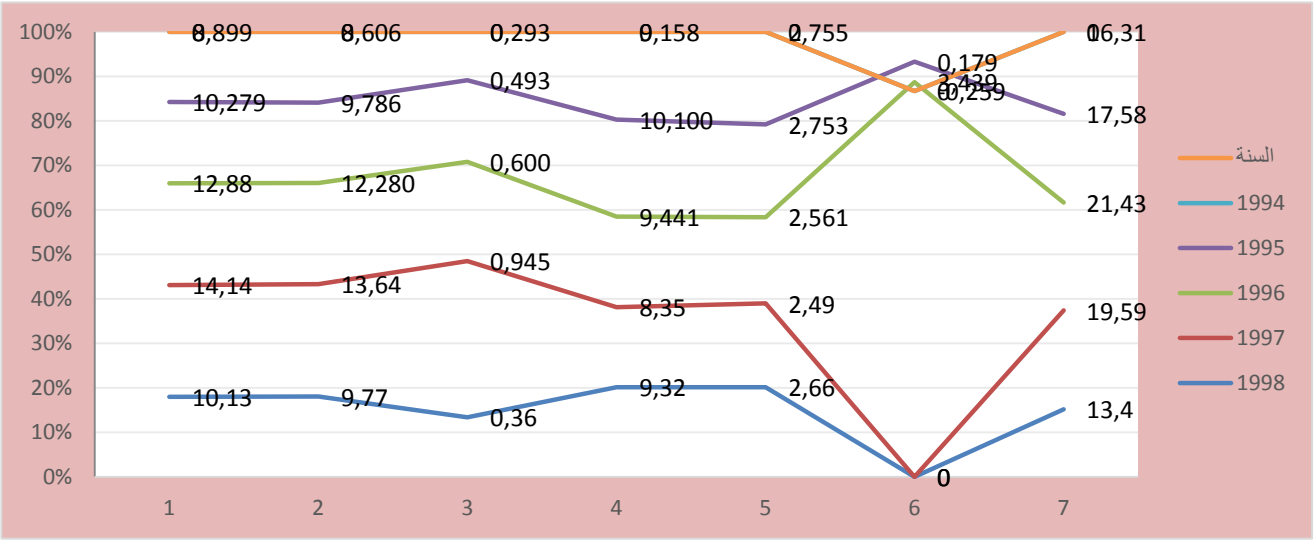

المصدر: من إعداد الطلبات اعتمادا على بيانات الجدول السابق

المبحث الثالث : الآثار المترتبة عن تبني آليات صندوق النقد الدولي (2000-2018)

المطلب الأول :سياسة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو

يشهد العالم منذ مطلع الألفية الثالثة تأثيرا متزايدا لسياسات صندوق النقد الدولي ، لاسيما في تحسن الوضع المالي للجزائر بداية الألفية تزامنا و ارتفاع أسعار النفط ما سمح لها بوضع سياسة اقتصادية توسعية تخرجها من التبعات السلبية التي خلفتها أزمة 1986.

الفرع الأول : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):هو برنامج ثلاثي خصص له غلاف مالي قدر ب 525 مليار دينار جزائري أي مايعادل 7 مليار دولار واعتبر حينها برنامجا قياسيا مقارنة باحتياطي الصرف في تلك الفترة والمقدرة ب 11.9 مليار دولار ، ويبين الجدول التالي المخصصات المالية لكل قطاع .[1]

الجدول رقم(09): مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الوحدة مليار دج

القطاعات	المبالغ المخصصة	النسبة المئوية
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.4	40.1
تنمية محلية وبشرية	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	45.0	8.6
المجموع	525.0	100

المصدر : شليغم سعاد ، سياسة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ضرورة الاستمرارية وحتمية التراجع – دراسات إستراتيجية –الجزائر – العدد 23 جوان 2016 ص 43

الفرع الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو :

ينظر إليه على أنه برنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاستثماري من حيث قيمة المبلغ المخصص له والمقدر في شكله الأصلي ب 4202.7 مليار دينار أي ما يقارب 55 مليار دولار أمريكي بالإضافة إلى البرنامجين الإضافيين أحدهما الخاص بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دينار والثاني الخاص بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دينار ، زيادة إلى الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش المقدر ب 1071 مليار دينار والصناديق الإضافية

[1] **شليغم سعاد** ، سياسة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ضرورة الاستمرارية وحتمية التراجع –مجلة دراسات إستراتيجية – الجزائر – العدد 23 جوان 2016 صفحة 43

المقدرة ب1191 مليار والتحويلات الخاصة لحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار وعليه يصبح المجموع النهائي لقيمته 8705 مليار دينار ويشمل هذا البرنامج الخمسة محاور التالية المبينة في الجدول.

الجدول رقم (10) : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (مليار دج)

القطاعات	المبلغ المخصص	%النسبة
تحسين ظروف معيشة السكان	**1908.5**	**45.5**
تطوير المنشئات الأساسية	**1703.1**	**40.5**
دعم التنمية الاقتصادية	**337.2**	**8**
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	**203.9**	**4.8**
تنمية التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال	**50**	**1.2**
المجمـــوع	**4202.7**	**100**

المصدر: شليغم سعاد ، سياسة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ضرورة الاستمرارية وحتمية التراجع دراسة إستراتيجية الجزائر العدد 23 جوان 2016ص 43

الفرع الثالث : برنامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط التنموي الخماسي 2010-2014)

هو برنامج مكمل للبرنامج السابق جاء في ظروف مالية صعبة (الأزمة المالية العالمية 2008/2007 والتي دفعت بأغلب الدول الغربية إلى إتباع سياسات مالية تقشفية) رصد له مبلغا قدر ب21124 مليار دينار أي ما يعادل 286مليار دولار مقسمة على شطرين الأول يتضمن إطلاع مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي قدره 156 مليار دولار في حين يتضمن الثاني المشاريع الكبرى الجارية إنجازها بمبلغ قدره ب 130 مليار دولار.

ولا تختلف أهداف هذا البرنامج عن سابقيه من حيث الأهداف وتقسيم الحصص ، فكالمعتاد خصص البرنامج حصة هامة لتحسين ظروف المعيشية والتهيئة البشرية وتطوير الهياكل القاعدية [1].

[1] **شليغم سعاد** نفس المرجع السابق ص 43

المطلب الثاني: تقييم و تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادية الكلية :

الفرع الأول: تقيم سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

من اجل تقييم البرنامج يجب المقارنة والوقوف على بعض المؤشرات الاقتصادية إعطاء نظرة عامة عن مدى نجاح تلك البرامج والسياسات في تحقيق الأهداف المسطر لها من قبل الدولة الجزائرية.

أ. تطور معدلات النمو الاقتصادي:

ويعد من ابرز المؤشرات الاقتصادية التي تستعمل في تقييم مدى الاستقرار الاقتصادي لأي دولة والجدول التالي يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2014

الجدول رقم (11): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)(%)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو	2.6	4.7	6.9	5.2	5.1	1.8	4.8
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2014	2014
معدل النمو	2.4	2.4	3.6	2.8	3.3	2.8	3.6

المصدر: هناء بن جميل تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على أهداف السياسة النقدية خلال الفترة1990-2014، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، ع19، 2019، ص 141

معدلات النمو لاحظت ارتفاعا من خلال الجدول للفترة 2001-2004 والتي تعتبر الفترة التي طبق فيها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والتي تراوحت أرقامه بين 2.6% و 6.9% بسبب ضخامة الموارد التي سخرتها الدولة لإنجاح البرنامج وبمجرد الدخول في مرحلة تطبيق برنامج التكميلي للدعم الاقتصادي حيز التنفيذ عرفت معدلات النمو الاقتصادي تذبذبا حيث تراوحت بين 1% و 5% بالرغم من ارتفاع أسعار البترول في تلك الفترة حيث وصل إلى مايقارب 90 دولارا للبرميل سنة 2008 من خلال هذه المعلومات استنتج أن التوازنات الاقتصادية الكلية لا تزال هشة وعلى اثر ذلك تبنت الدولة برنامج التنمية الخماسي محاولة تحقيق معدلات مستقرة، والتي تراوحت بين 2.8% و 3.6% طيلة فترة البرنامج الخماسي وتعتبر معدلات مستقرة نسبيا مقارنة بالفترات السابقة.

شكل رقم(05): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)(%)

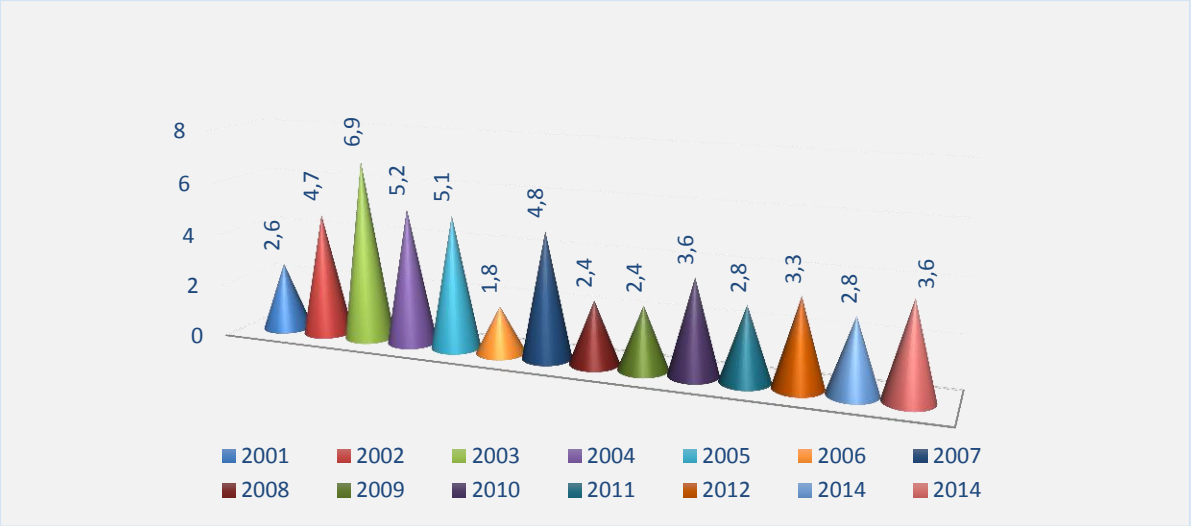

المصدر: من إعداد الطلبات اعتمادا على بيانات الجدول السابق

ب تطور رصيد ميزان المدفوعات:

من خلال تطبيق الجزائر لبرنامج الإنعاش الاقتصادي كان من أهم أهدافها تحقيق فائض في ميزان المدفوعات لأنه يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية والجدول أدناه يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2001-2014.

الجدول رقم (12) تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (2001-2014) الوحدة: (مليار دولار)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد ميزان المدفوعات	6.19	3.66	7.47	9.25	16.95	17.73	29.55
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2014	2014
رصيد ميزان المدفوعات	36.99	3.86	15.32	20.14	12.05	0.143	1.32-

المصدر: هناء بن جميل تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على أهداف السياسة النقدية خلال الفترة1990-2014، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، ع19، 2019، ص 148

حقق ميزان المدفوعات اعلى فائض سنة 2008 أين قدر بـ 36.99 مليار دولار، وسجل ارتفاعات تدريجية من سنة 2001 إلى هذه الأخيرة، بسبب ارتفاع أسعار النفط والمحروقات في تلك الفترة، لكن عند سنة 2009 انخفض انخفاضا عظيما حيث قدر بـ 3.86 مليار دولار

بسبب تداعيات الأزمة العالمية لسنة 2008 ليعود للارتفاع سنة 2010 و 2011 على التوالي لينتهي بتحقيق عجز قدر بـ 1.32 مليار دولار[1].

ج تطور معدلات التضخم:

يعد التضخم ظاهرة نقدية تنجم عن كل زيادة مستمرة في كمية النقود المتداولة التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ومن شأن ارتفاع هذه المعدلات إذ تؤثر سلبا على مختلف المتغيرات الاقتصادية ويمكننا الجدول أدناه من تتبع هذه المعدلات للفترة 2013-2014.[2]

الجدول رقم (13) : تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2001-2014) (%)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	4.2	1.42	2.6	3.6	1.6	2.5	3.5
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2014	2014
معدل التضخم	4.5	5.7	3.9	4.52	8.89	3.26	2.9

المصدر: هناء بن جميل تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على أهداف السياسة النقدية خلال الفترة1990-2014، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، ع19، 2019، ص 143.

التعديل الهيكلي للفترة 1995-1998 لكن عادت معدلات التضخم لتعرف ارتفاعات أثناء تطبيق برنامج الانتعاش الاقتصادي حيث تراوح بين 4% و 1% في الفترة الممتدة بين 2001-2004 ويعود هذا الارتفاع بسبب الأموال الضخمة التي ضختها الدولة لتمويل النفقات المتعلقة بتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث سجل أكبر معدل تضخم خلال الفترة الممتدة بين 2001 و 2014 سنة 2012 حيث قدر بـ 8.89% بسبب سياسة زيادة الأجور التي اعتمدتها الدولة سنة 2012.

الفر ع الثاني: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادية الكلية وتوصيات صندوق النقد الدولي إن الوقوف على تقييم بعض المؤشرات الاقتصادية يعد برامج صندوق النقد الدولي يمكن أن يعطي نظرة عامة حول مدى نجاعة تلك البرامج والسياسات .

[1] **شليغم سعاد** نفس المرجع السابق ص 43

[2] **بن قري أنيس ، صبان خلاف** ، مرجع سبق ذكره ص ص 60 ،62

أ/ تطور ميزان المدفوعات للفترة 2014-2018

الجدول رقم (14) تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (2014-2018) (مليار دولار)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
رصيد الميزان	5.943-	27.497-	25.793-	21.752-	16.040-

المصدر : السعيدي وصاف، قراءة في ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2005-2018، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، ع 5 الجزائر، 2020 ص 15

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر حققت عجزا في جميع السنوات للفترة 2014-2018 حيث استمر في الانخفاض من سنة 2015 إلى سنة 2017 ليعود ويسجل ارتفاعا سنة 2018 لكن يبقى محققا للعجز وتعود أسباب تحقيق هذا العجز إلى الارتفاع الخيالي للواردات خلال هذه الفترة.

ب/ تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة (2016-2019).

الجدول رقم (15) : تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة (2016-2019).

السكان 40.4 مليون نسمة (2016) الحصة: 1959.9 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أهم أسواق التصدير : الاتحاد الأوروبي أهم الصادرات النفط والغاز				**نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي** 4102 دولار أمريكي (2017) معامل جيني
السنوات	2016	2017	2018	2019
النتائج				
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %	3.3	1.6	3.0	2.7
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الغير هدروكربوني %	2.3	2.6	3.4	2.9
التوظيف				
معدلات البطالة % (نهاية الفترة)	10.5	12.3	-	-
الأسعار				
متوسط التضخم	6.4	5.6	7.4	7.6
مالية الحكومة المركزية من الناتج المحلي الإجمالي %				

مجموع الإيرادات	28.8	32.7	30.6	28.2
منها الهيدروكربونية	9.7	12.5	12.4	11.2
مجموع النفقات	42.3	41.5	39.5	33.0
رصيد الموازنة الكلي	−13.5	−8.8	−9.0	−4.8

إجمالي الدين الحكومي	20.6	27.0	34.8	39.9

النقدية والائتمان

النقود بالمعنى الأوسع (التغير في %)	0.8	8.3	11.4	5.0
الائتمان الموجه للاقتصاد %	9.0	11.8	12.7	7.7

ميزان المدفوعات

رصيد الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي %	−16.6	−12.9	−9.7	−10.1
الاستثمار الأجنبي من الناتج المحلي الإجمالي %	1.0	0.7	0.8	0.8
إجمالي الاحتياطات بما يعادل شهور الواردات 1/	22.6	19.1	16.2	13.5
الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي %	2.4	2.4	2.1	1.9

سعر الصرف

التغير في سعر الصرف الحقيقي %	−1.7	0.6	−	−

المصدر :بن قري أنيس ،صبان خلاف دور صندوق النقد الدولي في تمويل اقتصاديات مرجع سبق ذكره ص ص 63 ،64

بالرجوع إلي الجدول أعلاه لاحظ أن الجزائر قامت بعدة إجراءات منها ما يلي:

1. أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد: نموذج النمو الجزائري القائم على إعادة توزيع ثروة النفط والغاز بشكل كبير علي القطاع العام، كان بالفعل في حاجة إلى التغيير قبل انخفاض أسعار النفط كما ثبت أن النفط والغاز من المتوقع أن تدوم الاحتياطيات (باستثناء النفط الصخري) جيلًا واحدًا أو جيلين فقط.

2. اتخاذ إجراءات للتكييف مع انخفاض أسعار النفط حتى عام 2016، استجابت السلطات في الغالب من خلال انخفاض سعر الصرف بالاعتماد على مدخراتهم للحفاظ على الاتفاق، ففي عام2016 تراجعت الهوامش الوقائية بسرعة شرعت الدولة في عمليات ضبط مالي حاد داخلي لأول مرة، إطار ميزانية متوسطة الأجل لكنها أوقفت انخفاض سعر الصرف استؤنفت بوتيرة أقل بكثير في منتصف عام 2017، أيضا عملت على المدى الطويل خطة لإعادة

تشكيل نموذج النمو، واتخذت تدابير لتحسين مناخ الأعمال، مع إصلاح دعم الطاقة وتحديث إطار سياستها النقدية.

3.تغيير الإستراتيجية الاقتصادية: مواجهة التباطؤ الاقتصادي، زيادة البطالة، وزيادة صعوبات التمويل تبنت السلطات استراتيجيات تهدف الميزانية التوسعية لعام 2018 إلى تصفية المتأخرات ودعم الاستثمار العام مترددة في اتخاذ قرار الاقتراض من الخارج أو السماح لسعر الصرف بالانخفاض بوتيرة أسرع من احتياجاتهم التمويلية وتشديد الحواجز على الاستيراد.

4. تركيز المشاورة على أفضل السبل لاستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وتعزيزها النمو المستدام والشامل: تركزت المناقشة على المخاطر المرتبطة بجديد الإستراتيجية والسياسات البديلة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد بطريقة أقل تكلفة وأقل خطورة، والإصلاحات لتعزيز اقتصاد أكثر تنوعا بقيادة القطاع الخاص،كما لاحظ تغيرات في بعض المؤشرات مثل:

أ- تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:أذي تباطآ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل حاد، انخفاض حصص أوبك وضعف الطلب الخارجي على الغاز من أوروبا إلى انكماش في إنتاج النفط (3-%) في غضون ذلك، عرف معدل النمو تذبذبا حيث انخفض النمو إلي (1.6%) ، سنة 2017 بعد ما كان (3.3%) في سنة 2016 وانخفض كذلك سنة 2019 إلي (2.7%) بعدما كان (3 %) في 2018.

ب- تطور رصيد الحساب الجاري:

ظل عجز الحساب الجاري مرتفعا، انخفض قليلا بسبب ارتفاع أسعار النفط وانخفاض طفيف في واردات السلع الرأسمالية.

ج- تسارع نمو النقد على نطاق واسع:

يعكس معدل النمو البالغ 8.3 %النمو السريع في صافي الائتمان المقدم للحكومة المركزية والذي عوض أكثر من الانخفاض المستمر في صافي الائتمان الأجنبي.

كان النمو في الائتمان المقدم للاقتصاد، ولا سيما للقطاع الخاص ، قوياً عند 11.8%، بسبب ضخ السيولة الكبيرة في النظام المصرفي الناجم عن سحب الحكومة من اللوائح المالية والنظام

المالي في وقت مبكر من العام، وعمليات إعادة التمويل ، وانخفاض متطلبات الاحتياطي وكما يبدو، ساهمت عمليات التمويل النقدي في أواخر العام قليلاً في نمو الائتمان في عام 2017 وأدت ظروف السيولة الأكثر صرامة إلى زيادة أسعار الفائدة في سوق ما بين البنوك إلى أن بدأ التمويل النقدي[1]

المطلب الثالث :انعكاسات برامج صندوق النقد الدولي على التجارة الخارجية الجزائرية .

يوصي الصندوق دائما بتحرير التجارة وخصوصا التعريفة الجمركية ، الحصص النسبية وجعل ذلك شرط لتقديم القروض.

الفرع الأول : التجارة الخارجية بعد تطبيق برامج الصندوق خلال الفترة (2000-2013).

1-تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000 -2013): عرفت الجزائر بداية من سنة 2000 تحسنا ملحوظا واستقرار في وضعية الاقتصاد مقارنة لما كانت عليه سابقا نتيجة الأزمات التي شاهدتها الأسواق العالمية ، ويبرز الجدول التالي تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2013)[2]

الجدول رقم(16) : تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (2000-2013)الوحدة : مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الميزان التجاري	12858	9192	6816	11078	13775	25644	33157
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الميزان التجاري	32532	39819	5900	16580	26242	21490	9946

المصدر : ،زيرمي نعيمة ، التجارة الخارجية وإصلاحات صندوق النقد الدولي مجلة المالية والأسواق ، مخبر ديناميكية الاقتصاد والتغيرات الهيكلية (ديناميكس) جامعة مستغانم العدد05 سبتمبر 2016 ، ص 280

من خلال الجدول نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري حقق فائض موجب خلال هذه الفترة ، حيث حققت الفترة من 2000 إلي 2002 فائض موجبا متناقصا في حين عرفت الفترة 2003 إلي 2006حققت فائضا موجبا متزايدا.

[1] **بن قري أنيس ، صبان خلاف** نفس المرجع السابق ص ص64 ،66

[2] **زير مي نعيمة** ، مرجع سبق ذكره ص 279

الشكل رقم (06) :تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (2000-2013)
الوحدة= مليون دولار

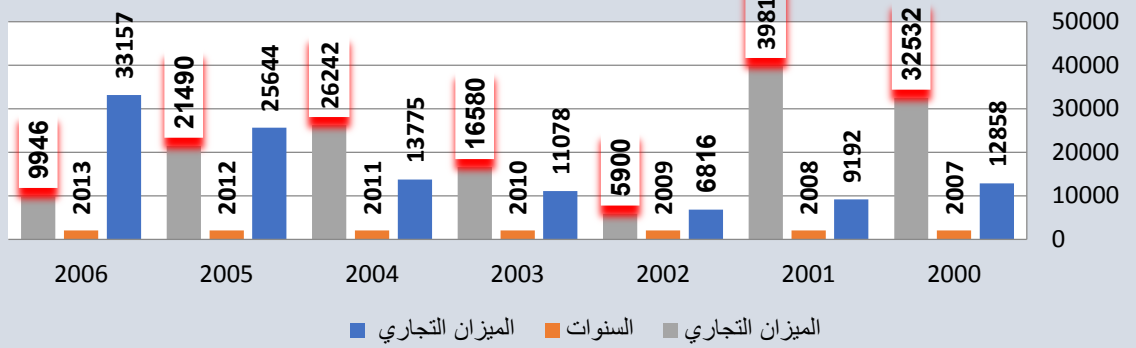

المصدر: من إعداد الطلبات اعتمادا على بيانات الجدول السابق

2-تطور وضعية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2000-2013).

شهدت الجزائر تعديلات لسياسة سعر الصرف تزامنا والإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1986 كان الهدف من هذه التعديلات هو تصحيح الإختلالات وترقية الصادرات خارج المحروقات ، الجدول التالي يبين تطور الحاصل خلال الفترة 2000-2013 تبعا لتطور أسعار الصرف [1]

الجدول رقم(17) : تطور حصيلة الصادرات خارج المحروقات تبعا لتطور أسعار الصرف في الجزائر للفترة (2000-2013).

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
متوسط سعر الصرف USA/DZA	75.25	77.21	79.68	77.39	72.06	73.27	72.64
صادرات خارج المحروقات مليون دولار	612	648	734	673	781	907	1184
البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
متوسط سعر الصرف USA/DZA	69.29	64.58	72.64	74.38	92.93	77.53	79.36
صادرات خارج المحروق مليون دولار	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2014

المصدر :رشيدة جيدل.لحسن دردوي محددات التوازن الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2019 نفس المرجع السابق ص 85.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع ضئيل في حجم الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة من 2000-2002 وذلك بسبب انخفاض قيمة العملة شهدت في سنة 2000 انخفاض بسبب ارتفاع

[1] **رشيدة جيدل ، لحسن دردوري** ، محددات التوازن الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2019 مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة المجلد6 العدد1سنة 2021 ص 85

قيمة العملة واصلت في ارتفاع في الفترة 2004-2008 وذلك بسبب انخفاض في قيمة العملة وفي سنة 2009 تشهد انخفاض بسبب ارتفاع قيمة العملة جراء تأثير الأزمة المالية العالمية وفي الفترة 2010-2012 شهدت ارتفاع ضئيل مع تراجع قيمة العملة وفي سنة2013 شهدت انخفاض بسبب انخفاض سعر العملة .

شكل رقم (07):تطور حصيلة الصادرات خارج المحروقات تبعا لتطور أسعار الصرف في الجزائر للفترة 2000-2013

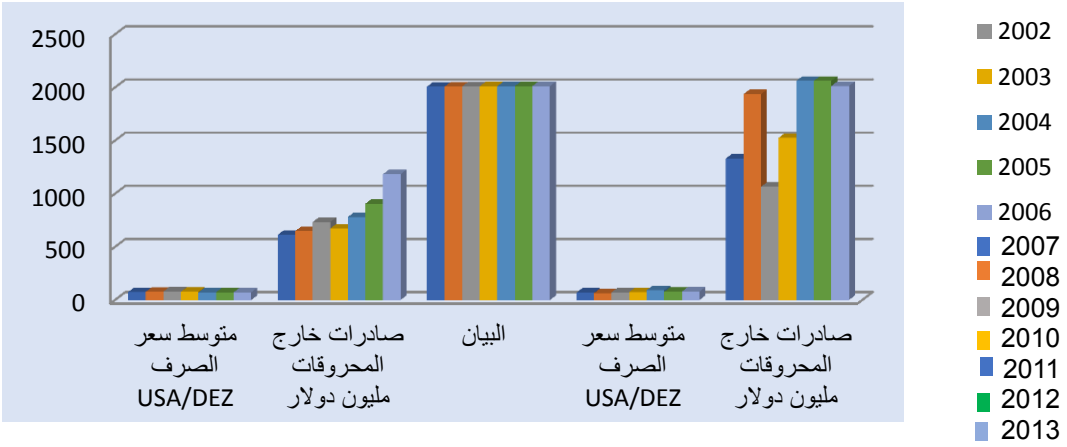

المصدر: من إعداد الطلبات اعتمادا على بيانات الجدول السابق

الفرع الثاني : السياسات المنتهجة لمواجهة الآثار والانعكاسات المرتقبة على قطاع التجارة الخارجية : دفع بالسلطات للشروع في عدة الإصلاحات الاقتصادية .

1- **إصلاح النظام الجمركي وانتهاج سياسة جمركية مطابقة للمعايير الدولية** : تعرض النظام الجمركي الجزائري لعدة إصلاحات تم فيها هيكلة التعريفة الجمركية الجزائرية في كل مرة سواء عن طريق تقليص عدد المعدلات الجمركية أو تخفيض قيمة هذه المعدلات إلا أنه مازال بعيد عن المعايير الدولية والإستحقاقات الدولية التي تنتظر الجزائر ، وهو ماتطلب إعادة النظر في هيكلة التعريفة الجمركية من جديد .

2- ترقية الصادرات خارج المحروقات : إن سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر مطروحة اليوم أكثر من أي وقت مضى نظرا إلى الحالة الاقتصادية للجزائر خاصة للتوازنات المالية في المستقبل بسبب سيطرة الصادرات النفطية على هيكل الصادرات الجزائرية

كونها زائلة بمرور الزمن ، ولقد اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات لترقية الصادرات خارج المحروقات وهناك مجموعة من الإجراءات وتتمثل في ما يلي :

- الإجراءات المؤسساتية : تطلبت عملية تحرير التجارة الخارجية تطوير المبادلات التجارية خاصة الصادرات خارج المحروقات إنشاء مجموعة من الهيئات بهدف الوقوف على هذه الإستراتيجية الوطنية ومن بين هذه الهيئات هناك: الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX).
- المجلس الوطني الاستثماري لترقية الصادرات (CNCPE).
- الوكالة الوطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات (ALGEX) .

• الإجراءات التنظيمية : وتعمل على تسهيل عمليات التصدير بتبسيط هذه العملية وتحفيزها من خلال الإعفاءات الضريبية والدعم المالي .

- التحرير الكلي لعمليات التصدير .[1]
- الإعفاءات الضريبية (الرسم على النشاط المهني TAP– الرسم على القيمة المضافة TVA– الضريبة على أرباح الشركات IBS).

• الدعم المالي : وذلك بتأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات(FSPE) حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية والتسهيلات المتعلقة بعمليات التصدير قصد التسهيل تم اتخاذ إجراءات أخرى وتبسيطها وتتمثل فيما يلي :

- التسهيلات الجمركية : يتم من خلالها إعفاء عمليات التصدير من الضرائب الجمركية وكذلك تم الاستجابة لانشغالات المصدرين قصد تسهيل مهمتهم بالإعفاء من دفع الكفالة في إطار القبول المؤقت للتغليفات المستعملة لسلع الموجهة لتصدير .
- التسهيلات على مستوى الموانئ : تتم هذه التسهيلات من طرف المؤسسة الوطنية الجزائر(EPAL) تتمثل في إقامة مخازن للاستلام الموجهة للتصدير ، إنشاء منطقة خاصة على رصيف الموانئ لتحضير السلع الموجهة لعملية التصدير[2] .

[1] **فيصل بهلولي** ، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، مجلة الباحث ، جامعة البليدة , العدد11 ، 2012ص ص 118، 119

[2] **فيصل بهلولي** ، نفس المرجع السابق ص 119

خلاصة الفصل:

في الختام يتضح أن تدخلات صندوق النقد الدولي في الجزائر كنموذج للدول النامية كان لها تأثير مزدوج علي التنمية والتجارة الخارجية ، فعل الرغم من بعض التحسن في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي إلا أن هده التدخلات غالبا ما جاءت عل حساب السيادة الاقتصادية وأولويات التنمية المحلية مما يستدعي إعادة النظر في شروط التعاون مع الصندوق بما يخدم مصالح التنمية المستدامة والتكامل التجاري الحقيقي .

الخاتمـــــــــة

تضح من خلال هده الدراسة أن للمؤسسات المالية الدولية دورا محوريا في دعم التجارة والتنمية الاقتصادية في الدول النامية ، ورغم ما توفره من تمويل واستشارات فنية فإن تدخلاتها كثيرا ما ترتبط بشروط تؤثر علي السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول .

ولقد أبرزت حالة الجزائر كيف يمكن لتدخلات صندوق النقد الدولي أن تسهم في استقرار الاقتصاد الكلي ، لكنها في المقابل قد تقيد خيارات التنمية الوطنية إذا لم تراعي خصوصيات كل بلد وعليه يبقي نجاح هذه الشراكة مرهونا بقدرة الدور النامية علي التفاوض الفعال وتوجيه الدعم الدولي بما يخدم أهدافها التنموية المستدامة.

نتائج اختبار الفرضيات :

1 – تم تأكيد صحة الفرضية الأولي جزئيا فالمؤسسات المالية الدولية تساهم في دعم التنمية عبر التمويل والمساعدات الفنية وبرامج الإصلاح ،لكن نجاح دلك يعتم علي ظروف كل دولة وكيفية تنفيذ هذه البرامج .

2 – تم تأكيد الفرضية الثانية جزئيا إذا تؤدي شروط المؤسسات المالية الدولية أحيانا الي تقليص السيادة الاقتصادية خاصة في الدول النامية رغم بقاء هامش من القرار الوطني حسب قوة الدولة وموقفها التفاوضي .

3– تم تأكيد صحة الفرضية إلي حد كبير فقد أدت تدخلات الصندوق إلي تحسن مؤشرات اقتصادية كلية لكنها ترافقت مع أثار اجتماعية سلبية مثل ارتفاع البطالة وتراجع القدرة الشرائية.

نتائج الدراسة :

1– ساهمت المؤسسات المالية الدولية في توفير التمويل ألازم لمشاريع البنية التحتية والتنموية مما أدي إلي تحسين بيئة الأعمال وزيادة جاذبية الدول النامية للاستثمار الأجنبي .

2– دعمت هده المؤسسات الدول النامية في تنفيذ إصلاحات اقتصادية وتشريعية عززت من حرية التجارة وخفضت الحواجز الجمركية وسهلت الاندماج في الأسواق العالمية .

3- رغم الدعم المالي والفني تواجهه الدول النامية تحديات بسبب الشروط الصارمة المرتبطة بالتمويل والتي قد تؤثر سلبا علي سياساتها الاقتصادية والاجتماعية وتقلل من قدرتها علي رسم استراتجيات تنموية مستقلة .

أفاق الدراسة :

1- تعزيز التعاون: توسيع التعاون بين الدول النامية والمؤسسات الدولية لتحقيق تنمية مستدامة .

2- إصلاح آليات التمويل:تطوير شروط التمويل لتكون أكثر مرونة وعدالة .

3- دعم التمكين المحلي:زيادة التركيز علي بناء القدرات الوطنية لتحقيق الاعتماد الذاتي.

توصيات الدراسة :

1- دراسة مقارن بين المؤسسات المالية الدولية في دعم التنمية والتجارة في مناطق مختلفة من الدول النامية .

2- التحديات التي تواجهه الدول النامية في التعامل مع شروط التمويل الدولي .

3- دور المؤسسات المالية الدولية في دعم التحول الرقمي والتجارة الإلكترونية في الدول النامية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتــب:

1 – شقيري نوري موسى ومحمود إبراهيم نور ، وليد أحمد صافي، سوزان سمير ذيب ، إيناس ظافر الاميني ، المؤسسات المالية المحلية والدولية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الطبعة الأول ، عمان 2009.

2 – بشار محمود قبلان "أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية.

3– عبد الرحمان تومي الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر موقع وأفاق ،دار الخلدونية للنشر والتوزيع الجزائر سنة 2011 .

4– ضياء مجيد ،اقتصاديات أسواق المال ،مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية 1999

5– طارق فاروق الخضري ، الاقتصادي الدولي المكتبة العصرية للنشر والتوزيع جمهورية مصر العربية 2010.

6– عبد العزيز قادري ،صندوق النقد الدولي (الآليات والسياسات) دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع الجزائر ،2003 .

7 – على كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، دار المنهل اللبناني ،بيروت 2012.

8– غازي عبد الرزاق النقاش التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية ،دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الثانية الأردن 2006.

9– كريمة محمد زكي ، آثار سياسة صندوق النقد الدولي علي توزيع الدخل القومي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية 2004.

10– محسن أحمد الحضري العولمة الاجتياحية ، مجموعة النيل العربية للنشر والطباعة ،والتوزيع القاهرة 2001.

11- محمد ساكر العربي ،محاضرات في الاقتصاد الدولي دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة 2006.

12- محمد سيد عابد ، التجارة الدولية ،مكتبة الإشعاع للنشر والطباعة والتوزيع الإسكندرية 2001.

13- مدني بن شهرة الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية ،دار حامد للنشر والتوزيع ،عمان 2009.

14- موسى سعيد مطر وآخرون التمويل الدولي دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان 2007

15- نبيل حشاد ،العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي ، دار إيجي مصر للطباعة والنشر ،القاهرة 2006.

16- هيثم عجام التمويل الدولي ،دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان 2008.

17- مخلوفي عبد السالم ،أزمة المديونية الجزائر إلي صندوق النقد الدولي ،مركز الجامعي بشار .

18- بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظري محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ديوان المطبوعات الجامعية ط3 السنة 2008 .

19- العيساوي عبد الكريم جابر،التمويل الدولي مدخل حديث ، عمان ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2011.

ثانيا : المذكرات

1- زايدي عبد العزيز، تأثير المؤسسات المالية الدولية على الوضع الاجتماعي للجزائر (1989-2005)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 2006 .

2- بودر بالة رفيق ، دور صندوق النقد الدولي قي إدارة المديونية الخارجية الجزائرية , دراسة حالة الجزائر , رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة 2006 .

3- بالحبيب عبد الكامل ، السياسات التجارية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الاتحاد الأوربي(1993-2013)،أطروحة دكتوراه علوم تخصص تجارة دولية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة ، 2018-2019 .

4- منصوري سعدان ، أثار المؤسسات المالية و النقدية على اقتصاديات الدول النامية ،دراسة حالة حول الوضع الاقتصادي الجزائري 1989-2018، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2017-2018 .

5- إيمان حملاوي ، دور المؤسسات المالية والدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990- 2012 ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة ، 2013-2014.

6-بن قري أنيس ، صبان خلاف ، دور صندوق النقد الدولي في تمويل اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر كنموذج خلال الفترة 1989-2019 ، مذكرة ماستر في علوم التسيير ، جامعة برج بوعريريج، 2020 ،2021.

ثالثا :المحاضرات

1- بوفلفل سهام ،تمويل التجارة الدولية مطبوعة دروس موجهة لطلبة سنة ثالثة تخصص تجارة دولية و إمداد، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ,قسم العلوم التجارية ، جامعة قالمة ، 2000-2001.

2- خروف منير ، مالية و تجارة دولية ، مطبوعة دروس موجهة لطلبة سنة ثالثة تجارة دولية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم التجارية , قسم العلوم التجارية ، جامعة قالمة ، 2014-2015.

3- لونيسي علي ،حميدس مقبولة ، المؤسسات المالية الدولية ، محاضرات موجهة لطلبة سنة أولى علوم سياسية وعلاقات دولية وقانون دولي ، جامعة البليدة ، 2003-2004.

4- بلعزوز بن علي ، النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة 03 ، 2008.

رابعا :المقالات

1- معمري بن عيسى ، مجلة الأبحاث ، جامعة الأغواط ، العدد 05، أفريل 2018.

2- تيقاوي العربي ,بلمقدم مصطفى ،دور المنظمات المالية الدولية في تمويل التنمية على مستوى الدول النامية بعد الأزمة المالية 2008، مجلة التكامل الاقتصادي ، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي ، جامعة أدرار ، العدد01 ، مارس 2000.

3- زيرمي نعيمة ، التجارة الخارجية و إصلاحات الصندوق الدولي ، مجلة المالية والأسواق , مخبر ديناميكية الاقتصاد و التغيرات الهيكلية (دينامكس) ، جامعة مستغانم ، العدد05، سبتمبر 2016.

4- منصوري سعدان ، دور صندوق النقد الدولي ضمن مشاورات المادة الرابعة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الجزائري ، مجلة الاقتصاد الصناعي ، جامعة سطيف ، العدد 14 ، مارس 2018.

5- شليغم سعاد، سياسة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ضرورة الاستمرارية وحتمية التراجع ، مجلة دراسات إستراتيجية ، الجزائر ، العدد 23، جوان 2016.

6- هناء بن جميل ، تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على أهداف السياسة النقدية خلال الفترة 1990-2014 مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية ، العدد 19، 2019.

7- السعيدي ونصاف، قراءة في ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2005-2018، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي ، الجزائر ،العدد05 ،2020.

8- رشيدة جيدل ، لحسن دردوري ،محددات توازن الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2019 ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، جامعة الوادي ، المجلد 6 العدد1 ، جوان 2021.

9- فيصل بهلولي ،التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاورو متوسطية و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، مجلة الباحث ، جامعة البليدة ، العدد 11، 2012.

خامسا : المواقع الإلكترونية

1-فرح قنديل أثر المنظمة التجارة العالمية علي الدول النامية،01 أوت 2023،من الموقع http :// www .mawdoo3.com.

2- علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي من الموقع (www. SCRIBD.com).

3-. http://uncitral.un.org

4-. http://ar.wikipedia.org

5-. http.//www.world Dank.org

سادسا: المراجع الأجنبية

1 -Ghesquiere,H.,& International Monetary Fund. (1998). Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix . IMF Staff Country Report No . 98/87 . Washington, D.C.: International Monetary Fund.

2 - Lafraboise ,N,Alone-gamo ,p,Feler,A,Bassoni , آ ;S;Nashashibi ,K,A &Horvitz ,S,P(1998).Aleria: Stabilization and Tranition to Market .Intrntional Monetary fund.